

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩٠٦١

الاثنين، ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس السيدة دوتلاري (ألبانيا)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيدة إفستيفينا

الإمارات العربية المتحدة السيدة الحفيتي

أيرلندا السيدة بيرن ناسون

البرازيل السيد دي ألميدا فيليو

الصين السيد جانغ جون

غابون السيد بيانغ

غانا السيد كوربيه

فرنسا السيد دو ريفيير

كينيا السيدة تورويتيتش

المكسيك السيد دي لافوينتي راميرس

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد كاريوكي

النرويج السيد كفالهاليم

الهند السيد تيرومورتى

الولايات المتحدة الأمريكية السيد ميلز

جدول الأعمال

الحالة في مالي

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2022/446)

رسالة مؤرخة ١ حزيران/يونيه ٢٠٢٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

(S/2022/448)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-38010 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في مالي

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2022/446)

رسالة مؤرخة ١ حزيران/يونيه ٢٠٢٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2022/448)

الرئيسية (تكلت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل مالي إلى المشاركة في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب بمعالي السيد عبد الله ديوب، وزير الخارجية والتعاون الدولي في مالي.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد القاسم واني، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، والسيدة ساديا تور، الكاتبة ومديرة منظمة مالي موسو.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله. أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/446 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي والوثيقة S/2022/448 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١ حزيران/يونيه ٢٠٢٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن للسيد واني.

السيد واني (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة الفرصة لي لإحاطة مجلس الأمن علما بالتطورات في مالي المتعلقة بتقرير الأمين العام الذي صدر مؤخرا (S/2022/446) في سياق المناقشات بشأن تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

خلال الأشهر الثلاثة الماضية، واصلت البعثة تنفيذ ولايتها استنادا إلى الأولويات الاستراتيجية التي حددها مجلس الأمن. وسأبدأ بآخر المستجدات بشأن دعم البعثة للمرحلة الانتقالية الجارية في مالي.

منذ كانون الثاني/ينايرما برحت البعثة تشارك بنشاط، لا سيما من خلال لجنة المتابعة المحلية المعنية بالمرحلة الانتقالية، في الجهود الرامية إلى التغلب على المأزق الذي تواجهه الفترة الانتقالية الممتدة. وفي ٤ حزيران/يونيه استعرض مؤتمر رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، المعقد في في أكرا، الحالة في مالي مرة أخرى. وجرت المداولات في ضوء التقرير الذي قدمه الوسيط، الرئيس السابق غودلاك جوناثان، عقب محادثاته مع رئيس المرحلة الانتقالية عشية انعقاد مؤتمر القمة بشأن كيفية التوفيق بين طلب مالي التمديد لمدة ٢٤ شهرا ومواقف المنظمة الإقليمية.

وبعد مناقشات مستفيضة، طلب رؤساء الدول والحكومات من الوسيط مواصلة الحوار للتوصل إلى اتفاق بحلول موعد انعقاد مؤتمر القمة العادي في ٣ تموز/يوليه. وفي وقت لاحق، أصدر رئيس المرحلة الانتقالية مرسومين في ٦ و ١٠ حزيران/يونيه على التوالي، يضيفان الطابع الرسمي على تمديد الانتقال لمدة ٢٤ شهرا اعتبارا من ٢٦ آذار/مارس ٢٠٢٢ وإنشاء لجنة لوضع مشروع أولي للدستور ملزمة بإنجاز عملها خلال شهرين. ومن المقرر أن يعتمد هذا الشهر مشروع القانون الانتخابي - وهو عملية تحظى بدعم كبير من البعثة وسيضع الأساس لتفعيل الهيئة المستقلة الوحيدة لإدارة الانتخابات.

في الفترة المقبلة، ستواصل البعثة جهودها لدعم الخروج التوافقي من الأزمة، بما في ذلك عن طريق المساعدة، حسب الاقتضاء، في وضع جدول زمني مفصل للانتخابات وإنشاء آلية رصد قوية وتهيئة مناخ يفضي إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد مرة أخرى بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على التزامها المستمر بدعم عملية انتقال ناجحة في مالي.

لقد أدى الشك الذي طال أمده في مدة الانتقال إلى تعقيد إحراز التقدم في مجالات أخرى، الأمر الذي ضيق الحيز السياسي للالتزام

وقد كنت في ميناكا قبل أسبوعين، ورأيت أثر تلك الحالة الآخذة في التطور. ولم يستبعد الأشخاص الذين تحاورت معهم وقوع هجوم على بلدة ميناكا، التي تؤوي ٥ ٠٠٠ من المشردين داخليا حتى الآن. وفي حالة حدوث مثل هذا الهجوم، فمن المرجح أن تُعتبر قاعدة بعثة الأمم المتحدة الملاذ الأخير للمدنيين الفارين من العنف. ومع وجود قوات مالية محدودة في المنطقة، ووجود نحو ٦٠٠ فقط من حفظة السلام المتاحين لحماية المدنيين وموظفي الأمم المتحدة وأصولها، فإن قدرة البعثة على إبداء استجابة فعالة هي قدرة محدودة. ونحن بصدد وضع خطط للطوارئ لتعزيز حضورنا مؤقتا عن طريق نقل قوات وقدرات إضافية، وإعادة توزيع المهام لزيادة الإلمام بالحالة، وتوفير حماية أفضل للمدنيين، وتحسين تنسيقنا مع قوات الدفاع والأمن المالية. وقدرتنا على التكيف بسرعة استجابة للتهديد في ميناكا مثال على الكيفية التي أصبحت بها القوة وشرطة البعثة أكثر استباقية في عملياتهما. وتشمل الأمثلة الأخرى إعطاء الأولوية لحماية المدنيين من خلال الدوريات الطويلة المدى، كما هو الحال في تيسيت وتالاتاي في منطقة غاو؛ وإنشاء قواعد عمليات مؤقتة في أنسونغو بمنطقة غاو وأوغوساغو بمنطقة موبتي؛ ونشر قوات الرد السريع والدوريات على طول الطرق الرئيسية وطرق الإمداد لكفالة حرية الحركة وردع الهجمات الإرهابية على الهياكل الأساسية الرئيسية، بما فيها الجسور. وفي ذلك الصدد، أود أن أحيي ذكرى جميع حفظة السلام الذين فقدوا أرواحهم منذ إنشاء البعثة. إن جودهم بأرواحهم يوضح التحديات والتعقيدات التي نواجهها، ويؤكد كذلك الحاجة إلى كفالة امتلاك البعثة القدرات اللازمة، بما في ذلك الطائرات العمودية المسلحة والمخصصة للخدمات.

وفي وسط البلد، لا يزال انعدام الأمن بنجم عن مزيج من الصراعات بين القبائل، وقضايا الحوكمة التي طال أمدها، وأنشطة المتطرفين العنيفين الذين يستهدفون المدنيين وسبل عيشهم، كما يستهدفون قوات الدفاع والأمن المالية وبعثة الأمم المتحدة في مالي. ولمعالجة تلك الحالة، كثف الجيش المالي منذ أواخر كانون الأول/ديسمبر حملته العسكرية بشكل كبير بهدف تحقيق الاستقرار في المنطقة، التي تضم أكثر من ٣٠ في المائة من سكان مالي. وفي

المستمر بتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي لعام ٢٠١٥. ومن المهم ألا يغيب عن البال أن بعض الإصلاحات الحاسمة المتوخاة في عملية السلام تعتمد على الإكمال الناجح لعملية الانتقال.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تعقدت الجهود الرامية إلى دفع عملية السلام قدما إلى الأمام بسبب انعدام الثقة بين الأطراف الموقعة والخلافات بشأن مسائل هامة ولكنها ليست حاسمة بالنسبة للعملية، علاوة على الشلل الفعلي للجنة رصد الاتفاق التي لم تجتمع منذ تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، مما حرم الطرفين وشركاءهما من منتدى منظم للمناقشة للتصدي للتحديات وإيجاد الحلول لها.

في ذلك السياق، بذلت البعثة والجزائر، بوصفه البلد الرائد في الوساطة الدولية، جهودا متواصلة لتشجيع التنفيذ الفعال لاتفاق السلام، وخاصة من خلال عقد عدة اجتماعات للوساطة ومواصلة التفاعل مع حكومة مالي والأطراف الأخرى الموقعة. وبشكل أكثر تحديدا، كان التركيز ولا يزال على تنظيم الاجتماع الرفيع المستوى لصنع القرار الذي اتفقت عليه الأطراف قبل تسعة أشهر، بهدف إكمال تفاصيل العملية الشاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على أساس عرض الحكومة إدماج ما مجموعه ٢٦ ٠٠٠ من المقاتلين في هياكل الدولة، والتفاهم بشأن المخطط العام للإصلاحات المؤسسية اللازمة للتنفيذ الكامل لاتفاق السلام. وتؤيد البعثة تأييدا تاما التحضير لذلك الاجتماع، وأمل أن تحقق الأطراف التقدم الذي طال انتظاره في عملية السلام.

(تكلم بالإنكليزية)

ولا تزال الحالة الأمنية متقلبة وتثير قلقا خاصا على طول منطقة الحدود الثلاثية في وسط. ومنذ بداية هذا العام، شهدنا تدهورا في منطقة ليبتاكو - غورما الحدودية الثلاثية مع ما يترتب على ذلك من آثار على منطقتي ميناكا وغازو. وقد أسفرت الهجمات التي شنها تنظيم الدولة الإسلامية في منطقة ميناكا عن مقتل المئات وتشريد عشرات الآلاف من المدنيين. وفي حين ترتبط هذه التطورات بدinamيات الاتجار المحلية والاختلافات بين القبائل والافتقار إلى فرص التنمية، فإنها تحدث أيضا على خلفية إعادة الانتشار الجارية من مالي لعملية برخان وفرقة عمل تاكوبا.

وقد أدت البيئة الأمنية العامة إلى تفاقم الحالة الإنسانية في البلد. وفي عام ٢٠٢٢، سيحتاج ٧,٥ ملايين شخص إلى مساعدات إنسانية، مقارنة بما قدره ٥,٩ ملايين شخص في عام ٢٠٢١. ويبلغ العدد الإجمالي للنازحين داخليا ٣٧٠ ٠٠٠ نسمة، وسيكون أكثر من ١,٨ مليون شخص في حاجة فورية إلى المساعدة الغذائية بحلول أغسطس/ آب، وهو أعلى مستوى سُجل منذ عام ٢٠١٤. ومما يؤسف له أن الجهود الجديرة بالثناء التي تبذلها الجهات الفاعلة في المجال الإنساني لتلبية احتياجات هؤلاء الأشخاص يعوقها الافتقار إلى التمويل الكافي. وحتى الآن، لم يُحصل سوى ١١,١ في المائة من مبلغ ٦٨٦ مليون دولار المطلوب لعام ٢٠٢٢.

وبالنظر إلى التحديات التي أبرزتها، أود أن أكرر اعتراف الأمين العام بالحاجة إلى استمرار وجود بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وتوصيته بتمديد ولايتها لسنة أخرى. وسنستفيد من الاستعراض المقترح للتوصل إلى مقترحات بشأن أفضل طريقة يمكن بها للبعثة أن تواصل تنفيذ أولوياتها في مالي، وتقييم مستوى تعاوننا بين السلطات والبعثة. وتلك النقطة الأخيرة مهمة، حيث شهدت البعثة خلال الأشهر الأخيرة تقييدات على عملياتها البرية والجوية، إلى جانب تأخيرات كبيرة في تناوب الأفراد النظاميين من غرب أفريقيا. ولا يسعني أن أؤكد بما فيه الكفاية على أهمية حرية التنقل في تحقيق المستوى المنشود من الفعالية دعما لمالي وشعبها. وسنواصل العمل بشكل بناء مع شركائنا الماليين بشأن تلك المسألة بغية حل المشاكل القائمة.

وفي حين تواجه مالي تحديات كثيرة ومعقدة، فإنها ليست على الإطلاق مستعصية على الحل. بل على العكس، لدى الشعب المالي، كما اتضح خلال المنتدى الوطني لإعادة التأسيس، تطلعات عميقة إلى الإصلاح والحوكمة الشفافة والمساءلة. وقد أظهرت تلك التطلعات والقوى التي تنفعها، بما في ذلك المجتمع المدني، مرونة كبيرة، وهي تستحق الدعم الكامل من المجتمع الدولي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد واني على إحاطته

حين طرأ تحسن لا يمكن إنكاره في بعض المناطق، مصحوبا بإضعاف الجماعات المتطرفة، فإن تلك الجماعات لا تزال تشن هجمات متكررة على القوات المالية وقوات بعثة الأمم المتحدة، فضلا عن السكان المدنيين المشتبه في تعاونهم مع القوات المالية. ومن الآن فصاعدا، سيتوقف نجاح العمليات التي تقودها مالي على عاملين حاسمين.

أولا، يجب أن تركز العمليات إلى نهج شامل يعالج التحديات المؤسسية والإدارية والاجتماعية - الاقتصادية في مالي، التي توفر أرضا خصبة لانتشار التطرف العنيف. وقد أُحرز تقدم في ذلك الصدد في وضع استراتيجية سياسية بقيادة مالي. وتقدم بعثة الأمم المتحدة في مالي دعما متعدد الأوجه لتلك العملية، بينما تواصل جهودها لتعزيز المصالحة المحلية وتيسير بسط سلطة الدولة وتقديم الخدمات الأساسية. وبالإشتراك مع فريق الأمم المتحدة القطري، نتخذ أيضا خطوات لمواءمة أنشطتنا مع استراتيجية مالي، بمجرد اعتمادها رسميا.

ثانيا، يجب الاضطلاع بالعمليات العسكرية مع إيلاء الاعتبار الواجب لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وهذه ليست مسألة أخلاقية فحسب، بل هي مسألة فعالية عملية، لأن دعم السكان المحليين شرط لا بد منه لنجاح مكافحة التمرد. وفي ذلك الصدد، ألاحظ مع القلق أن بعض العمليات التي أجريت خلال الفترة قيد الاستعراض شابتها ادعاءات بحدوث انتهاكات لحقوق الإنسان. وبشكل عام، واستنادا إلى تحقيقاتنا في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى مارس/ آذار من هذا العام، حدثت زيادة حادة في انتهاكات حقوق الإنسان مقارنة بالفصل السابق. ولا تزال الجماعات المتطرفة تنصدر قائمة الجناة المفترضين لانتهاكات حقوق الإنسان، ولكننا للأسف شهدنا أيضا زيادة في الانتهاكات المرتبطة بالعمليات التي تقوم بها قوات الدفاع المالية، التي يزعم أنها مدعومة بأفراد أمن أجانب في وسط مالي. وفي ذلك السياق، سنواصل إيلاء اهتمام وثيق جدا لرصد حالة حقوق الإنسان والإبلاغ عن الانتهاكات. وسنواصل أيضا حوارنا مع السلطات المالية ونعزز دعمنا وتدريبنا لبناء قدرات قوات الدفاع والأمن. وفي ذلك الصدد، نظمت البعثة في عام ٢٠٢١ ما عدده ١٢٢ دورة تدريبية استفاد منها ما مجموعه ٢٦٩ ٣ من أفراد قوات الدفاع والأمن الماليين.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة توري.

السيدة توري (تكلمت بالفرنسية): أشكر الأعضاء على إتاحة

الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن، بصفتي ممثلة للمجتمع المدني، بشأن الحالة العامة في بلدي، مالي.

ويعقد هذا الاجتماع في وقت يواجه فيه شعب مالي العديد من العقبات الأمنية والسياسية والاجتماعية والمؤسسية والاقتصادية. وباختصار، لا يزال السكان يدفعون ثمننا باهظا، كما يتضح من التقارير الأخيرة المتعلقة بحقوق الإنسان الصادرة عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي ومنظمات المجتمع المدني.

وبصفتي عضوة في المجتمع المدني، ما زلت أشعر بالقلق إزاء تدهور العلاقات الدبلوماسية بين مالي وشركائها الدوليين. إن هذه حالة تبعث على القلق لأن بلدنا ينبغي ألا يكون ساحة معركة بين الدول الكبرى لأن الشعب هو الذي يتحمل العبء الكامل لعواقب تلك التوترات.

وكما يعلم المجلس، حددت السلطات الانتقالية في ٦ حزيران/يونيه إطارا زمنيا مدته ٢٤ شهرا، ابتداء من آذار/مارس ٢٠٢٢، لاستكمال المرحلة الانتقالية - وهو قرار وصفته بعض الجهات الفاعلة السياسية بأنه أحادي الجانب وغير توافقي. ويساورني القلق من أن هذا القرار يُنفذ في سياق ساحة سياسية منقسمة ومجتمع مدني ضعيف بسبب عدم وجود أصوات معارضة في النقاش الديمقراطي والمدني. ومما يؤسف له أننا ما فتئنا نراقب منذ عدة شهور تقلص الحيز الديمقراطي وتقييد حرية الكلام وحرية التعبير - والذي أحيانا ما تعقبه تهديدات أو تخويف.

ويساورني قلق بالغ إزاء الحالة الأمنية، التي لا تزال تزداد سوءا في وسط البلد وشماله، حيث تواصل أطراف النزاع، بما في ذلك الجماعات المسلحة الإرهابية، ارتكاب انتهاكات وتجاوزات جسيمة ضد المدنيين. وتتعرض قرية بوني، الواقعة في منطقة دوينتزا، منذ عدة

أسابيع، لحصار تفرضه الجماعات الإرهابية، بالإضافة إلى فارابوغو المحاصرة بالفعل، في منطقة سيغو، والحصار في أماكن أخرى.

وعلاوة على ذلك، أدت المواجهات المسلحة بين الجماعات الإرهابية وغيرها من الجماعات المسلحة في شمال البلد، ولا سيما في منطقتي ميناكا وعاو، إلى نزوح أعداد كبيرة من السكان. وإجمالا، زاد عدد النازحين بسبب العنف من ١١٠ ٣٥٠ أشخاص في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ إلى ٥٤٨ ٣٧٠ شخصا في نيسان/أبريل ٢٠٢٢ - بزيادة قدرها ٦ في المائة.

وفي هذا السياق، يساورني قلق بالغ لأن النساء، بمن فيهن الفتيات الصغيرات، يصبحن بشكل متزايد ضحايا للعنف الجنسي المتصل بالنزاع أو القائم على نوع الجنس. ولم تعد النساء آمانات في أي مكان. واليوم، أكثر من أي وقت مضى، نحتاج إلى [انقطاع في الصوت]. ٣ حزيران/يونيه ٢٠٢٢ من أجل دعوة السلطات الانتقالية إلى أخذ حقوق المرأة على محمل الجد.

ويساورني القلق أيضا إزاء إغلاق ٦٣٢ ١ مدرسة منذ قرابة ١٠ سنوات في شمال البلد ووسطه، مما أثر على أكثر من ٦٠٠ ٤٨٩ طفل، حُرموا من حقهم الأساسي في التعليم، وهم الآن مراهقون شبوا في بيئة يسودها العنف من دون توجيه أو آفاق مستقبلية. ويجب أن يختاروا إما المغادرة أو البقاء. وإذا اختاروا المغادرة، مُعرضين حياتهم لخطر كبير، فيمكنهم إما مواجهة أمواج المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط على ظهر القوارب أو المغامرة سيرا على الأقدام ومواجهة الصحراء الشاسعة في منطقة الساحل. أو يمكن أن يبقوا ويخضعوا للجريمة والجماعات المسلحة.

وما زلت أشعر بالقلق إزاء بطالة الشباب، التي تشكل حافزا للاضطرابات الاجتماعية وانعدام الأمن. فالافتقار إلى التنمية الاقتصادية يمهّد الطريق أمام الجماعات المسلحة لتجنيدهم بسهولة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن استغلال الشباب لأغراض سياسية هو أرض خصبة لانتشار العنف. ويجب أن يكون تشغيل الشباب أولوية إذا أردنا تهيئة بيئة مواتية للتنمية المستدامة وبناء السلام.

وأدعو المجتمع الدولي والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والحكومة الانتقالية إلى التركيز على حالة الطوارئ الإنسانية والأمنية التي تواجه شعب مالي والعمل معاً من أجل الرفع الفوري للجزاءات. وأحث السلطات الانتقالية على مواصلة الحوار مع المجتمع الدولي، ولا سيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، من أجل تحقيق المصالح العليا لشعب مالي. وأدعو المجتمع الدولي إلى عدم إدارة ظهره لالتزامه بمساعدة مالي بسبب نظام الجزاءات وتدهور العلاقات الدبلوماسية بين مالي وبعض شركائها. وأحث هؤلاء الشركاء على مواصلة دعم مالي في تنفيذ الإصلاحات الرامية إلى توطيد سيادة القانون والحكم الرشيد والديمقراطية وإجراء انتخابات ذات مصداقية. وأدعو إلى التركيز على مشاريع التنمية المستدامة التي تجعل حتى المجتمعات النائية الأكثر بعداً مستقلة ومعتمدة على الذات. أخيراً، وبالنيابة عن بلدي، أحث شركاء مالي وأصدقائها على مساعدة بلدي في خوض معركة أكثر فعالية ضد الإرهاب.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة توري على إحاطتها.

وأود أن ألفت انتباه المتكلمين إلى الفقرة ٢٢ من المذكرة الرئاسية S/2017/507، التي تشجع جميع المشاركين في جلسات المجلس على الإدلاء ببياناتهم في غضون خمس دقائق أو أقل، تمثيلاً مع التزام مجلس الأمن بالاستفادة من الجلسات المفتوحة بطريقة أكثر فعالية.

قبل أن أعطي الكلمة لأعضاء المجلس، أود أن أشير إلى أن الممثل السامي للتلائف المعني بمنطقة الساحل، السيد دجيمي أدوم، موجود في القاعة.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر الممثل الخاص والسيدة توري على إحاطتهما وأرحب بحضور وزير الخارجية عبد الله ديوب. وأرحب أيضاً بوجود السيد دجيمي أدوم، الممثل السامي للتلائف المعني بمنطقة الساحل، في القاعة.

بينما نستعد لتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، يجب أن نعي تماماً أن الحالة

وأود أيضاً أن أشيد بالانتصارات الأخيرة التي حققتها القوات المسلحة المالية، والتي تثير مع ذلك بعض الأسئلة. فبينما تستقر الحالة الأمنية بفضل العمليات العسكرية العديدة لقوات الدفاع والأمن المالية وشراء المعدات العسكرية، لا نعرف تكلفة تلك المعدات. ويجب ألا تؤثر الزيادة في الميزانية العسكرية على ميزانية القطاعات الحيوية الأخرى مثل التعليم والصحة وتوفير خدمات المياه والكهرباء، وهي أيضاً هامة جداً لبقاء السكان. وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى أن غياب إمكانية الحصول على تلك الخدمات الاجتماعية الأساسية هو الذي يولد النزاع في كثير من الأحيان. وإذا لم يكن بالإمكان أن يكون هناك سلام دون تنمية أو تنمية دون سلام، فلا يمكن أن يكون هناك سلام أو تنمية من دون احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان.

فيما يتعلق بمسألة الجزاءات التي تفرضها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ألاحظ أن الشعب هو الذي يتحمل وطأة آثارها. ويجب على شعب مالي أن يواجه هذه الأزمة على أساس يومي. ويجب أن يظلوا قادرين على الصمود في وجه انعدام الأمن والأزمات السياسية وعمليات الحصار وآثار تغير المناخ. ولكن التضحيات التي يقدمها أبناء شعبنا من أجل خير الأمة يجب ألا تصبح وسام شرف وطني يجعلنا أكثر تقبلاً للمعاناة. إن الشعب يقف قوياً ويقدم العديد من التضحيات، لكنهم يستحقون ظروفًا معيشية أفضل. ونأسف للقرارات التي اتخذها مؤخرًا البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي بتعليق تمويل المشاريع والبرامج في مالي، لأن المستفيدين بشكل مباشر من تلك الأموال هم شعب مالي.

وأود أن أشدد على أن موقف الرأي العام في مالي هو أن جلسات مجلس الأمن بشأن مالي ينبغي ألا تقتصر على اتخاذ مقررات وقرارات بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة دون أن تؤدي تلك القرارات إلى اتخاذ إجراءات على أرض الواقع. ولذلك، أكرر التوصية بتعزيز ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بموجب الفصل السابع من الميثاق حتى تتمكن البعثة من مكافحة الإرهاب إلى جانب القوات المسلحة المالية.

ننسى أن ذلك الاتفاق مقبول من جميع الأطراف ويعترف به المجتمع الدولي. ولذلك يظل هذا الاتفاق أساسيا لتحقيق الاستقرار في مالي. وما زلنا مقتنعين بأنه يوفر الإطار المناسب لتحقيق علاقات هادئة ودائمة بين شمال البلد وجنوبه.

وستقترح فرنسا أيضا مواصلة تقديم الدعم الجوي للبعثة بموجب الولاية الجديدة. وكما ذكر الأمين العام والبلدان المساهمة بقوات، فإن هذا الدعم ضروري للبعثة ولسلامة ذوي الخوذ الزرق. وفي شمال مالي على وجه الخصوص، يؤدي وجود البعثة دورا هاما في المساعدة على إعادة نشر دولة مالي. لقد أصبح وجودها ممكنا بفضل الدعم الجوي الفرنسي. وفي سياق مغادرة عملية برخان لمالي، تظل فرنسا مستعدة لتقديم ذلك الدعم من الخارج، ضمن إطار قانوني واضح تقبله مالي.

وأخيرا، يجب ألا ننسى أن الحالة في مالي هي جزء من إطار أوسع. على صعيد منطقة الساحل، يجب إيجاد الوسائل المناسبة لتمكين القوات المسلحة الأفريقية من توحيد صفوفها في مكافحة فعالة للإرهاب. ويجب معالجة المسائل المتصلة بالأمن والحكم والتنمية في آن واحد. وهذا هو بالضبط الغرض من عمل التحالف من أجل منطقة الساحل. ولذلك نتوقع فرنسا من جميع أعضاء المجلس أن يؤيدوا مشروع القرار الذي سنعممه في نهاية جلسة اليوم. إننا مقتنعون بأنه من الممكن مرة أخرى للمجلس أن يتفق بالإجماع هذا العام، ونعترم العمل مع جميع أعضاء المجلس لتحقيق تلك الغاية.

السيد أغيمان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن: غابون وكينيا وبلدي غانا.

نرحب بتقرير الأمين العام (S/2022/446) ونشكر الممثل الخاص للأمين العام، القاسم واني، على إحاطته الشاملة وآرائه الثاقبة بشأن الحالة في مالي. وتجدر الإشارة بإشراكه المستمر للجهات الفاعلة الإقليمية، بما في ذلك من خلال ممارسة الدبلوماسية الوقائية، كجزء من الجهود المبذولة لحل التحديات القائمة في مالي.

في مالي لا تزال مروعة. ويحتاج ما يقرب من ٢ مليون شخص إلى مساعدات غذائية، ويعتمد ثلث السكان على المساعدات الإنسانية. وتواصل الجماعات الإرهابية عملياتها المميتة. ويصل العنف ضد المدنيين إلى مستويات لم يسبق لها مثيل. وفي هذا الصدد، أود أن أشيد بذوي الخوذ الزرق الثلاثة والعاملين الثلاثة في المجال الإنساني الذين فقدوا أرواحهم في وقت سابق من هذا الشهر.

وفي هذا السياق الصعب، لا تزال مالي بحاجة إلى بعثة الأمم المتحدة. ولذلك تعترم فرنسا أن تضطلع بدورها وأن تقترح تجديد مجلس الأمن ولاية البعثة لسنة إضافية. بيد أنه لكي تفي البعثة بولايتها يجب أيضا على سلطات مالي الانتقالية أن تتحمل مسؤولياتها. ويجب أن تتوقف العقبات التي تعترض أنشطة البعثة وتتأهب قواتها. كما يجب على السلطات أن تواصل حوارها مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي ندعم جهودها.

إن الهدف من ذلك هو الاتفاق على جدول زمني مقبول من الطرفين وعلى التزامات محددة للعودة إلى النظام الدستوري، وهو ما يصب في مصلحة شعب مالي. ويجب وقف انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وتقديم المسؤولين عن هذه الانتهاكات إلى العدالة. ويجب أن تتاح للبعثة إمكانية الوصول إلى المناطق المعنية لتمكين من إجراء تحقيقاتها ونشر تقاريرها في الوقت المناسب.

وفي الوقت نفسه، نحن نسمع نداءات مالي من أجل أن تكون البعثة أكثر فعالية وأن تدعم الجهود الرامية إلى استئناف خدمات الدولة والخدمات العامة. فهذه المطالبات مشروعة. ويجب على البعثة أن تفعل ما هو أفضل. فيجب عليها بصفة خاصة أن توفر حماية أكثر فعالية للمدنيين، وهذا يتطلب إعادة تصور المستقبل. ولهذا السبب نعترم أن نقترح، في إطار تجديد الولاية، دعم الاستعراض الداخلي الذي يتوخاه الأمين العام، والذي تتمثل أهدافه في توضيح العلاقات مع الدولة المضيفة وتحديد التغييرات المحتملة في تشكيل البعثة.

ونود أيضا أن نبقي في صميم دعم الولاية من أجل تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، الناتج عن عملية الجزائر. ويجب ألا

ذلك بالجهود التي تبذلها جميع الأطراف من أجل التوصل إلى حل مقبول للطرفين.

ثانياً، على الرغم من البيئة الأمنية التي تزداد صعوبة في مالي تواصل البعثة دعم الأمن في أنحاء عديدة من البلد التي تتواجد فيها. ومع التعويل على دعم المجلس لتجديد الولاية يجب جعل البعثة ملائمة للغرض منها. وفي هذا الصدد، ستستفيد البعثة من وجود دعم أقوى للمساهمات بقوات، وبناء القدرات المتعلقة بتدابير مكافحة الإرهاب، وتوفير اللوجستيات، بما في ذلك أصول النقل الجوي. إن تحسينات الدعم هذه تكتسي أهمية بالغة لفعالية خطة البعثة للتكيف.

وتتود مجموعة الدول الأفريقية الثلاث أيضاً التشديد على أن الولاية المناسبة من المجلس، دون تعاون من السلطات المضيفة، لن تسفر عن النتائج الإيجابية المطلوبة. وبينما توجد أزمة كبرى جارية فإننا بوصفنا مدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة والسيادة الأفريقية ما زلنا نستشدد بضرورة إعادة تأكيد احترام سيادة مالي واستقلالها السياسي.

ولذلك نكرر التأكيد على أهمية تجديد التعاون بين السلطات الانتقالية والبعثة. ومن الأهمية بمكان على وجه الخصوص أن تتقيد الحكومة باتفاق مركز القوات الذي التزمت به، والذي ينبغي أن يتم بطريقة تعزز اتساق الأهداف والإجراءات من أجل السلام الدائم في مالي.

ثالثاً، إن سلامة وأمن قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في مالي مسألة تثير قلق مجموعة الدول الأفريقية الثلاث. إن الهجمات التي يتزايد طابعها المتطور والفتاك التي تشنها الجماعات الإرهابية ضد المدنيين والأعيان المدنية وموظفي البعثة، وخاصة باستخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة والنيران غير المباشرة والقنابل الصاروخية، هي هجمات تثير القلق.

وبينما نقدر جهود جيش مالي في معالجة الحالة الأمنية، نعتقد أن إجراء تقييم مفصل للتهديدات في قدرات قوات الأمم المتحدة وجيش مالي سيكون مفيداً في تحديد الاستراتيجيات المناسبة التي يتعين نشرها

كما نرحب بمشاركة ساديا توري في اجتماع اليوم، والتي تحدثت بالنيابة عن المؤسس والمدير التنفيذي لمنظمة "مالي موسو". ونرحب أيضاً بحضور سعادة السيد عبد الله ديوب، ممثل مالي، في جلسة اليوم.

لا يزال تحقيق السلم والأمن من أهم أولويات شعب مالي، فضلاً عن قارة أفريقيا بأسرها. ولا يمكن تحقيق ذلك الهدف المنشود للغاية إلا من خلال تعزيز الدعم والتعاون من جانب جميع أصحاب المصلحة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. ولذلك نحن نؤيد استمرار الدور الذي لا غنى عنه لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في الحفاظ على السلام في مالي، ونتطلع إلى تجديد ولايتها وتجديد التعاون مع البلد المضيف.

في ضوء الحالة السياسية والأمنية والإنسانية المعقدة المستمرة في مالي، وإدراكاً من مجموعة الدول الأفريقية الثلاث للحاجة الملحة إلى معالجة الحالة، فإنها تود أن تشير إلى النقاط التالية في ضوء تقرير الأمين العام.

أولاً، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الحالة السياسية في مالي، وذلك بالنظر إلى بطء التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق الجزائر للسلام والمصالحة في مالي وعدم وجود جدول زمني انتقالي متفق عليه للحكم الدستوري. فهذه الحالة التي طال أمدها يمكن أن تؤثر سلباً على استقرار مالي.

ونرحب بالقرار الذي اتخذته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مؤتمر القمة الاستثنائي لسلطة رؤساء الدول والحكومات، المعقود في أكرا في ٤ حزيران/يونيه، والذي شجع على الحوار مع وسيط الجماعة الاقتصادية بغية وضع اللمسات الأخيرة على المناقشات بشأن التوصل إلى جدول زمني مقبول للعودة السريعة إلى النظام الدستوري. ونحث السلطات الانتقالية على مواصلة العمل بشكل إيجابي مع الجماعة الاقتصادية بشأن هذه المسألة قبل انعقاد مؤتمر قمتها العادي المقبل المقرر عقده في تموز/يوليه.

ونحيط علماً بالقرار الذي أعلنته سلطات مالي في ٦ حزيران/يونيه بتمديد الجداول الزمنية الانتقالية إلى ٢٤ شهراً، ونأمل ألا يخل

نحث بلدان المنطقة على تنسيق إجراءاتها في معالجة هذه المسألة، بما في ذلك ما يتعلق بجهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وتكتسي مسألة توفير تمويل كاف ومستدام يمكن التنبؤ به للمبادرات الأمنية الإقليمية التي تتصدى للتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان أهمية ملحة. ونحث المجلس على اتخاذ موقف متسق بشأنها. ونرحب بالجهود المستمرة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لإجراء تقييم استراتيجي مشترك بشأن الحوكمة والأمن في منطقة الساحل. وندعو إلى حشد الدعم السياسي والمالي والتقني اللازم لتيسير تنفيذه بنجاح.

سادسا، نشجع على إيلاء مزيد من الاهتمام لمعالجة الأسباب الجذرية للإرهاب ودوافعه في منطقة الساحل. ومن العناصر الرئيسية لذلك اكتساب الحكومة ثقة السكان عن طريق احتضان التنوع العرقي والإقليمي والسياسي في مالي. وسيكون من الأهمية بمكان أن تكفل الدولة، أثناء الانتقال إلى الحكم المدني وبعده، أن يصاحب اتخاذها لتدابير عسكرية ضد الجماعات الإرهابية احتضان شامل للتنوع. وذلك أساس حاسم الأهمية لمكافحة الجماعات الإرهابية والمسلحة والتخريبية، وفي الوقت نفسه تعزيز العقد الاجتماعي بين الدولة والشعب. وفي ذلك الصدد، نشيد بلجنة بناء السلام على تدخلاتها في مالي، بما في ذلك المبادرات التي تستهدف النساء والشباب والعمل الحر في القطاع الزراعي، ونشجع على بذل المزيد من الجهود المماثلة.

وأخيرا، تدين الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن بأشد العبارات الهجمات التي يشنها الإرهابيون والجماعات المسلحة على المدنيين في أراضي مالي، والانتهاكات المستمرة المرتكبة ضد النساء والفتيات والأطفال، بما في ذلك عمليات الاختطاف والاحتجاز التعسفي والاستغلال والانتهاك الجنسيان. ونشدد على أن هذه الأعمال تشكل انتهاكات صارخة للقانون الدولي لحقوق الإنسان، ومن ثم نشجع السلطات المالية على إجراء تحقيقات سريعة تمكن من محاكمة مرتكبي هذه الجرائم البشعة. ومن الشواغل ذات الصلة تدهور الحالة الإنسانية

في سد الثغرات للمساعدة في مواجهة التهديدات الأمنية ضد أولئك الذين يضحون بحياتهم لضمان السلام للآخرين.

إننا نترحم على أفراد البعثة الذين لقوا حتفهم أثناء تأدية واجبهم، ونعرب عن تقديرنا للأفراد البواسل الذين يواصلون بذل التضحيات من أجل تحقيق السلام في مالي. وحتى في الوقت الذي ندعو فيه إلى اتخاذ مزيد من التدابير لحماية حفظة السلام، فإننا نحث على أن يكون دعمهم قويا بما يكفي في تدريبهم، ووضعهم التشغيلي، ومضاعفات قواتهم، وأصولهم الاستخباراتية، حتى يتمكنوا من حماية المدنيين وتنفيذ ولايتهم تنفيذا كاملا.

رابعا، نلاحظ التأخير في تناوب البلدان المساهمة بقوات التي أمضت قواتها أكثر من عام مع البعثة، وذلك في أعقاب عدم منح تصاريح الطيران. إن هذا التطور، الذي يؤثر على الانضباط والمراقبة وفعالية التشغيل، يمكن أن يؤثر سلبا على أهداف البعثة والتزام البلدان المساهمة بقوات بقضية السلام في مالي. ولذلك نطلب إلى الأمين العام أن يحل المسألة مع السلطات الانتقالية في أقرب وقت ممكن.

خامسا، إنه من المؤسف أن تقرر مالي الانسحاب من القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، لا سيما في أعقاب قرار سحب قوات فرنسا وغيرها من الشركاء الغربيين من مالي، مما قد يترك ثغرات أمنية كبيرة ينبغي معالجتها. ونرى أن الترتيبات والآليات الإقليمية لا تزال توفر أفضل الفرص لمعالجة الحالة الأمنية في منطقة الساحل معالجة شاملة، بما في ذلك في مالي. وعليه، نشدد على ضرورة تجديد التعاون والتنسيق والجهود التكميلية بين الجهات الفاعلة والآليات العاملة في المنطقة، مثل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات وعملية نواكشوط ومبادرة أكر، فضلا عن فرادى الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية.

ولا نزال قلقين أيضا إزاء التأثير غير المباشر للأزمة التي طال أمدها في ليبيا على منطقة الساحل، إلى جانب احتمال عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولذلك

إضافيا للحكومة المالية فيما يتعلق بالتمويل والمعدات والمعلومات الاستخباراتية، وندعم الحق السيادي للحكومة المالية في التعاون مع نظرائها الخارجيين في مجال الأمن. وأمن بلدان منطقة الساحل ككل غير قابل للتجزئة. وينبغي لها أن تعزز وحدتها وتتآزر في بناء حاجز متين ضد الإرهاب. وتشكل المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل آلية مهمة لبذل الجهود الإقليمية الشاملة لمكافحة الإرهاب، ونرى أنها يمكن أن تضطلع بدورها كاملا ما دامت تركز على مكافحة الإرهاب وتضع حدا للتدخلات. وينبغي تكريس التقييم الاستراتيجي المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعني بالأمن في منطقة الساحل لتعزيز التضامن والتعاون الإقليميين.

وفيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان التي ذكرها بعض المتكلمين الآخرين، ترى الصين أن إجراءات مكافحة الإرهاب ينبغي أن تحترم حقوق الإنسان وتحميها، وهي تعارض المعايير المزدوجة لمكافحة الإرهاب وتسييس المسائل المتصلة بحقوق الإنسان. وترحب الصين بالتعاون الوثيق بين حكومة مالي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الانتقال السياسي. وقد أعلنت الحكومة المالية مؤخرا عن فترة انتقالية جديدة وحددت هدف استعادة النظام الدستوري من خلال إجراء الانتخابات. وما فتئت الصين تؤيد إيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية وتشجع حكومة مالي على ذلك. ودأبنا على الدعوة إلى احترام سيادة مالي وسلامتها الإقليمية، ونشجع الحكومة على مواصلة تعاونها مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتوسيع نطاق توافق الآراء والتوصل إلى اتفاق بشأن المسائل المتصلة بالانتقال السياسي، حتى يمكن رفع الجزاءات في نهاية المطاف، وتتمكن مالي من العودة إلى أسرة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أقرب وقت ممكن. وليس الانتقال السياسي سوى الخطوة الأولى. فلا تزال مالي بحاجة إلى دعم قوي من المجتمع الدولي لتحقيق السلام والأمن الدائمين وتنفيذ نتائج المؤتمر الوطني لإعادة الإعمار وتعزيز قدرة البلد على الحكم.

وتقتضي الضرورة القصوى تعزيز الثقة بين الأطراف الموقعة على اتفاق السلام والمصالحة في مالي والتوصل إلى اتفاق بشأن

نتيجة لارتفاع مستويات انعدام الأمن، فضلا عن تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي وجائحة مرض فيروس كورونا، مما أسهم في زيادة أعداد المشردين بأكثر من ١٣ ٠٠٠ مشرد على مدى ثلاثة أشهر. ولذلك نردد مرة أخرى نداء الأمين العام العاجل للحصول على دعم المانحين لسد الفجوة البالغة ٦٥١ مليون دولار في تمويل خطة الاستجابة الإنسانية لمالي.

وفي الختام، نؤكد من جديد أهمية تعزيز التعاون والحوار بين السلطات المالية والمنطقة وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وجميع شركائها الدوليين، فضلا عن التزامنا تجاه السلامة الإقليمية لمالي وسيادتها. ونعول على دعم جميع الوفود من خلال كفالة تجديد ولاية البعثة على نحو يعزز قوتها في معالجة الحالة الأمنية في مالي.

السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية): أرحب في البداية بالسيد عبد الله ديوب، وزير الخارجية والتعاون الدولي في مالي، في جلسة اليوم. وسيساعد حضوره وإدلائه ببيان أمام مجلس الأمن على رسم صورة شاملة ودقيقة للحالة في مالي، فضلا عن إدراك احتياجات الجانب المالي وشواغله. وأتوجه بالشكر أيضا للممثل الخاص للأمين العام واني على إحاطته، وقد استمعت بعناية كذلك إلى البيان الذي أدلت به السيدة توري. ويتضح من الإحاطتين أن الحالة الراهنة في مالي صعبة ومعقدة جراء عدد من العوامل. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحسن مستوى وعيه الاستراتيجي ويحدد النتائج المتوخاة والأولويات ويقدم المساعدة البناءة بطريقة هادفة.

وينبغي لنا أن ندعم بنشاط ما تبذله مالي من جهود لمكافحة الإرهاب. فقد انتشرت القوات الإرهابية الآن من منطقة الساحل إلى خليج غينيا والقرن الأفريقي ومنطقة البحيرات الكبرى، بل وإلى الجنوب الأفريقي. وتقع مالي على الخطوط الأمامية لمكافحة الإرهاب في أفريقيا، وقد حققت مؤخرا بعض النجاح في تنفيذ سلسلة من العمليات العسكرية لمكافحة الإرهاب. وينبغي أن نركز على الصورة الكلية والتحديات العامة الماثلة أمام مكافحة الإرهاب في أفريقيا، ونقدم دعما

إن الأمم المتحدة على وشك إجراء تقييم شامل لعمل البعثة. وينبغي لها أن تصغي إصغاء تاماً، في سياق تلك العملية، إلى آراء البلد المضيف وأن تعزز الاتصالات والمشاورات وأن توائم عملها مع احتياجات مالي وأولوياتها.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): يشكر وفد بلدي الممثل الخاص واني على إحاطته المفيدة والزاهرة بالمعلومات ويرحب بمعاللي الوزير ديوب بصفته رئيس وفد مالي في جلسة مجلس الأمن هذه. وقد استمعنا بعناية كذلك إلى بيان ممثلة المجتمع المدني. تلقينا بفزع أنباء الهجمات الإرهابية على بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في كيدال في ١ حزيران/يونيه وفي محيط دوينتزا في ٣ حزيران/يونيه. ونأسف للخسائر البشرية في صفوف حفظة السلام من مصر والأردن، ونعرب عن خالص تعازينا وتضامننا مع حكومتي البلدين، فضلاً عن أسر الضحايا والبعثة نفسها.

وتكرر البرازيل إدانتها الحازمة للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. فلا يوجد مبرر لمثل هذه الأعمال. ونؤيد الجهود التي تبذلها القوات المسلحة المالية لمكافحة الإرهاب، فضلاً عن المبادرة الرامية إلى تحسين الاتصال مع السكان المحليين لضمان دعم العمليات العسكرية. غير أننا نرى أن من الضروري أن تستأنف السلطات الانتقالية تعاونها الفعال والوثيق مع القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وعلاوة على ذلك، ينبغي للسلطات أن تمتنع عن الأعمال التي قد تفرض قيوداً على عمل البعثة، ولا سيما فيما يتعلق بحرية التنقل وتناوب الوحدات. فلهذه الأعمال أثر غير مرغوب فيه، لا محالة، على العمليات البرية والجوية للبعثة، وهي تؤثر في نهاية المطاف على تنفيذ ولاية البعثة.

ومن المشجع أن نرى أن هناك احتراماً لوقف إطلاق النار وغيره من أحكام اتفاق السلام والمصالحة في مالي على الرغم من تدهور الحالة الأمنية مؤخراً. ونحث القوى السياسية في مالي على مواصلة

المسائل العالقة عن طريق عقد اجتماعات رفيعة المستوى وتعزيز جهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتنمية المناطق الشمالية من البلد. وينبغي أن نساعد مالي على توسيع سلطة الدولة واستعادتها والتخفيف من آثار الأزمة الإنسانية وتعزيز شعور الشعب بامتلاك زمام أموره والقضاء على الأسباب الجذرية للنزاع وإرساء أسس السلام.

وقد تغلبت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، تحت قيادة الممثل الخاص للأمين العام واني، على الصعوبات والتحديات واضطلعت بمسؤولياتها بنشاط، وهو أمر تقره الصين تماماً. وكان الغرض الأصلي الذي أنشأ مجلس الأمن البعثة من أجله هو مساعدة الحكومة في تنفيذ اتفاق السلام واستعادة سلطة الدولة في الشمال، وينبغي أن يظل ذلك الأولوية العليا للبعثة والمعيار الرئيسي للمجلس في استعراض أدائها.

ويجب على البعثة، بوصفها واحدة من أكبر عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، أن تعزز اتصالاتها وتنسيقها مع البلد المعني وتركز على ولايتها الأساسية واستخدام الموارد المجمعّة على النحو الأمثل، بناءً على احتياجات مالي. والأولوية الحالية هي الاستفادة بصورة كاملة من الموارد الموجودة في محاولة لتحسين فعالية عمليات حفظ السلام. ولا يمكن حل الصعوبات التي تواجه البعثة في أداء واجباتها برفع الحد الأقصى للقوات فحسب، كما لا يمكن الوفاء بتوقعات حكومة مالي بتلك الطريقة.

لقد تكبدت بعثة الأمم المتحدة في مالي أكبر عدد من الخسائر البشرية بين جميع بعثات الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة. ولئن كان من المستحيل بالطبع أن تكون عمليات حفظ السلام خالية تماماً من المخاطر، ينبغي أن نبذل قصارى جهدنا للتقليل إلى أدنى حد من المخاطر الأمنية. ونأمل أن تتخذ البعثة تدابير فعالة للتصدي للمخاطر الكبيرة على سلامة حفظة السلام التابعين لها.

وتواجه البعثة عدداً من الصعوبات اللوجستية في تنفيذ ولايتها. وينبغي للأمانة العامة والبلد المعني والبعثة تعزيز الاتصال والتنسيق من أجل إيجاد حل سليم للمشاكل التي تواجه تنفيذ اتفاق مركز القوات.

السيدة توري على ملاحظاتها الهامة ولكن المقلقة بشأن التحديات الخطيرة التي تواجه شعب مالي، ولا سيما النساء والشباب، فضلا عن الحاجة الماسة إلى أن توفر الحكومة الخدمات الأساسية لشعبها على نحو أكثر فعالية. وأرحب كذلك بوزير الخارجية ديوب في جلسة اليوم. إن وفد بلدي يقدر حضوره، نظرا لأهمية تجديد الولاية.

أود أن أبدأ، كما فعل غيري، بالإعراب عن خالص تعازينا ومواساتنا لأسر وأصدقاء حفظة السلام المصريين والأردنيين والعاملين في اللجنة الدولية للصليب الأحمر الذين قتلوا وجرحوا في هجمات وقعت قبل أسبوعين. إن الولايات المتحدة تدين بأشد العبارات جميع الهجمات ضد المدنيين وحفظة السلام.

وكذلك ندين حملات نشر المعلومات المغلوطة والمضللة التي تهدد سلامة وأمن حفظة السلام وتعوق قدرة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي على الاضطلاع الكامل بولايتها المتمثلة في دعم شعب مالي.

ونكرر تأكيد قرار مجلس الأمن بأنه قد يتم فرض جزاءات على المتورطين في تخطيط أو توجيه أو رعاية أو شن هجمات ضد حفظة السلام التابعين للبعثة، وكذلك أولئك الذين يخططون أو يوجهون أو يرتكبون أعمالا في مالي تشكل تجاوزات أو انتهاكات لحقوق الإنسان، بما فيها تلك التي تنطوي على استهداف المدنيين.

إن وجود بعثة الأمم المتحدة في مالي منذ ما يقرب من عقد من الزمان لدعم السلام هو تعبير عن التضامن الدولي مع شعب مالي. وتتطلع الولايات المتحدة إلى إجراء مناقشات مع زملائنا في مجلس الأمن لتجديد ولاية البعثة، على نحو يكفل حماية المدنيين ويُحدث تغييرا في حياة شعب مالي ويعزز هدف المجتمع الدولي المتمثل في إقامة منطقة سلام واستقرار وأمان في مالي ومنطقة الساحل.

وإذ نناقش دعم البعثة لشعب مالي، لدي ثلاث رسائل رئيسية اليوم.

أولا، يتوقف نجاح أي بعثة لحفظ السلام على التزام الأطراف بالبحث عن حلول سياسية مستدامة وتنفيذها. وكما ذكر المجلس من

المشاركة في الحوار والسعي إلى سرعة الانتهاء من الفترة الانتقالية بتحديد جدول زمني واقعي.

وفي هذا الصدد، تؤيد البرازيل قرار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في مؤتمر القمة الذي عقدته مؤخرا لرؤساء الدول والحكومات، بإبقاء قنوات الحوار مفتوحة مع السلطات الانتقالية. ونرحب بالجهود التي يبذلها الوسيط غودلاك جوناثان لإيجاد حل للمأزق ونحث السلطات الانتقالية على التعاون مع المنظمة الإقليمية حتى يمكن رفع الجزاءات وتطبيع علاقات مالي مع بلدان المنطقة في أقرب وقت ممكن.

وتؤيد البرازيل أيضا تدابير بناء الثقة بين القوى السياسية في مالي. والعودة إلى الحياة الطبيعية الديمقراطية مسعى جماعي، يجب أن يشمل النساء والشباب والأقليات العرقية والدينية.

يتضمن تقرير الأمين العام (S/2022/446) معلومات مثيرة للقلق بشأن حالة حقوق الإنسان. ونكرر الإعراب عن قلقنا إزاء التقارير التي تفيد بحدوث تجاوزات وانتهاكات، لا سيما تلك التي يزعم أن أفرادا من القوات المسلحة المالية ومقاتلين أجانب ارتكبوها. ويجب التحقيق في تلك التقارير بشفافية وعلى وجه السرعة.

كما إن القيود المفروضة على المجتمع المدني وحرية التعبير مقلقة للغاية. وتتأفى الرقابة واضطهاد المعارضين مع قواعد المجتمع الديمقراطي التعددي ويؤديان إلى تآكل التقدم الذي تحقق بشق الأنفس في تحقيق الاستقرار في البلد. ونحث السلطات الانتقالية على الامتناع عن الأعمال التي تحد من الحيز المدني وعلى إعادة تأكيد التزامها بعودة سريعة إلى الإطار الدستوري.

سيجدد مجلس الأمن ولاية البعثة في هذا الشهر. والبرازيل مستعدة للمشاركة البناءة في المفاوضات لضمان أن تكون البعثة على مستوى التحديات التي يشكها تدهور الأوضاع الأمنية في مالي، لا سيما بعد انسحاب القوات الفرنسية.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص واني على إحاطته اليوم. وأود بصفة خاصة أن أشكر

مالي إمكانية الوصول الفوري إلى جميع مواقع الهجمات المبلغ عنها لإجراء التحقيقات، التي يأذن بها المجلس نفسه.

إن الزيادة المقلقة في مزاعم انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان هي ما يدفع الولايات المتحدة تحديدا لمواصلة تحذير البلدان من الشراكة مع مجموعة فاغنر المدعومة من روسيا، والتي تقيد التقارير على نطاق واسع بأن قواتها ترتكب انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان في كل مكان تنتشر فيه. إن مجموعة فاغنر لن تجلب السلام إلى مالي، بل إنها لن تؤدي إلا إلى تحويل الموارد الطبيعية والاقتصادية عن جهود مالي لمكافحة للإرهاب.

ثالثا وأخيرا، يجب على مالي أن تسمح لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بالقيام بعملها. وكما ذكر المجلس سابقا، يجب على الحكومة الانتقالية أن تحترم اتفاق مركز القوات. إن تقييد الرحلات الجوية لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي أو تنقلها أو إمكانية وصولها، لا سيما فوق مساحات شاسعة من وسط مالي، يحد من قدرة البعثة على توقع التهديدات وردعها والتصدي لها بفعالية وحماية المدنيين. إن عدم قدرة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي على العمل بشكل كامل بسبب القيود المفروضة على مالي يعرض مالي عرضة للخطر. ونحث الحكومة الانتقالية على تقديم الدعم لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والتنسيق معها بصورة كاملة. فالبعثة موجودة هناك على وجه التحديد بناء على طلب السلطات المالية للمساعدة في بسط سلطة الدولة، والتخفيف من حدة العنف بين الطوائف، وردع قدرة الإرهابيين على إلحاق الأذى بالمدنيين.

والولايات المتحدة على استعداد لمواصلة دعمها لشعب مالي ولبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ولنلزم باستقرار وأمن مالي ومنطقة الساحل.

السيد دي لا فوينتي راميريس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أشكر الممثل الخاص واني والسيدة ساديا توري على إحاطتهما. وأرحب ترحيبا حارا بوزير خارجية مالي، السيد عبد الله ديوب.

قبل، فإن ثمة حاجة ملحة لأن تبرهن السلطات المالية على التزامها بتنفيذ اتفاقات الجزائر. ويؤسفنا أن نلاحظ أن لجنة متابعة الاتفاق لم تجتمع منذ تشرين الأول/أكتوبر.

وثمة أهمية ملحة بنفس القدر لأن تستعيد السلطات المالية الحكم الدستوري بإجراء انتخابات في الوقت المناسب. ونرحب باستمرار تعاون الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مع سلطات مالي لدعم الجهود الرامية إلى استعادة الحكم الدستوري. ونحث الحكومة الانتقالية على مواصلة التجاوب مع الجماعة الاقتصادية. وتحيط الولايات المتحدة علما بإعلان الحكومة الانتقالية في مالي عن جدول زمني للعملية الانتقالية مدته ٢٤ شهرا، يبدأ في آذار/مارس ٢٠٢٢. إننا لا نؤيد ذلك الجدول الزمني بوصفه نهائيا، ولكننا نقر بأنه يستجيب لدعوة المجلس إلى التزام واضح لا لبس فيه بجدول زمني للعملية الانتقالية. ونحث مالي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على التوصل إلى اتفاق لا سيما بشأن آلية رصد فعالة بمعايير ملموسة للفترة المتبقية من المرحلة الانتقالية. وستكون العمليات الشفافة والشاملة التي تحترم الآراء والحريات المتنوعة حاسمة لبناء أساس قوي للمستقبل.

ثانيا، نشعر بقلق عميق إزاء التقرير الأخير لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان الذي يفصل أزمة حقوق الإنسان في مالي. ويوثق التقرير زيادة كبيرة في انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات ضد المدنيين التي ترتكبها الجماعات الإرهابية والقوات المسلحة المالية مع "أفراد الأمن الأجانب"، المعروفين في معظم أنحاء العالم باسم قوات مجموعة فاغنر المرتبطة بالكرملين. وتتحمل السلطات المالية المسؤولية الكاملة عن أعمال شركائها الأمنيين. وفي آذار/مارس الماضي، ظهرت تقارير عن مذبحه مروعة ومقابر جماعية في مورا. ولا تزال السلطات المالية ترفض السماح لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بالوصول إلى الموقع لإجراء تحقيق مستقل. وهذا أمر غير مقبول. ويجب أن نتاح لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في

العسكري الفعال لا يكفي للقضاء عليه. كما أن حملة الرعاية الاجتماعية التي تقوم بها الدولة، ولا سيما من خلال الخدمات الأساسية، والمشاركة الإقليمية عنصران حيويان في احتواء العنف.

والتعاون الإقليمي هو السبيل الوحيد لتحسين مراقبة الحدود ووقف الاتجار غير المشروع بالأسلحة في منطقة الساحل. ونحث الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على دعم التدابير الرامية إلى الحيلولة دون تحول مالي إلى مركز لنقل الأسلحة بين شمال أفريقيا وخليج غينيا.

إن قرار مالي بالانسحاب من المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل يعقد الوضع. وندعو السلطات إلى إيجاد أطر تعاون إقليمي للاستجابة للتحديات العابرة للحدود الوطنية التي تؤثر على منطقة الساحل بأسرها.

وتؤيد المكسيك عمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وتعتقد أن تأييد المجلس بالإجماع لتجديد ولايتها أمر لا غنى عنه. ومن الملح أن تتكيف البعثة مع الحالة الأمنية الجديدة السائدة في مالي، وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب على المجلس أن يكفل تزويدها بالقدرات اللازمة.

ولكي تحقق بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي هدفها المتمثل في تحقيق الاستقرار في مالي، من الحيوي أيضاً أن تحترم السلطات الوطنية اتفاق مركز القوات وأن تضمن حرية تنقل البعثة والتعاون المنتظم لموظفيها.

وإذا أردنا حقاً أن تتحسن الحالة في مالي، سيتعين على مجلس الأمن أن يعمل ككيان واحد وأن يعزز ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

السيدة الحفيتي (الإمارات العربية المتحدة): أشكر الممثل الخاص السيد القاسم واني على إحاطته الشاملة ونشيد بجهوده وجهود أعضاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. كما تابعنا باهتمام إحاطة السيدة ساديا تورّي، ونرحب

أبداً بالإعراب عن تعازي بلدي لأسر حفظة السلام التابعين لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي الذين فقدوا أرواحهم في الأسابيع الأخيرة. وندعو السلطات المالية إلى التحقيق في تلك الهجمات المؤسفة وتحديد هوية مرتكبيها بغية اتخاذ إجراء وفقاً للقانون الدولي.

وخلال الأشهر الماضية، أدى عدم التوصل إلى اتفاق بشأن شروط الانتقال السياسي إلى تأخيرات كبيرة بشأن مسائل رئيسية، ولا سيما حالة الجمود فيما يتعلق باتفاق السلام.

وقد أحاطت المكسيك علماً بقرار السلطات المالية إتمام المرحلة الانتقالية في غضون ٢٤ شهراً. ونحث الآن الحكومة الانتقالية على تعزيز اتصالاتها مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا حتى يتسنى التوصل إلى حل توافقي لضمان إجراء انتخابات شاملة ونزيهة وذات مصداقية دون تأخير في نهاية تلك الفترة.

ولا غنى أيضاً عن الاتفاق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل الرفع التدريجي للجزاء الإقليمية. ويعتقد بلدي أن من الأولويات الاتفاق على إنهاء هذه التدابير، التي تؤثر على الحياة اليومية للمالين وآفاق الانتعاش الاقتصادي في المنطقة قاطبة.

وفيما يتعلق بالأمن، ننوه بالجهود التي تبذلها السلطات المالية لمكافحة الإرهاب، ونكرر دعوتها إلى خوض تلك المعركة في سياق احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وتعرب المكسيك عن بالغ قلقها إزاء التقارير التي تفيد بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان، وتثق في أن حكومة مالي ستقي بالتزامها بالتحقيق مع المسؤولين عن هذه الأحداث المؤسفة مثل ما وقع في مورا ومعاقتهم، حسب الاقتضاء. وفي ذلك الصدد، نذكر بأن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي يمكن أن تسهم في تلك المهمة وأن تطالب السلطات بالتعاون مع البعثة في ذلك المجال من مجالات حقوق الإنسان.

وما زال العنف الذي ترتكبه الجماعات المسلحة هو التهديد الرئيسي للسكان المدنيين المالين. وفي الوقت نفسه، نعتقد أن الرد

الإقليمية والدولية. كما أن مواصلة الالتزام بالمبادئ الأساسية لاتفاق السلام والمصالحة لعام ٢٠١٥، إلى جانب التركيز على الاستراتيجية المتعلقة بمعالجة التحديات في وسط البلاد، يعدّ أمراً ضرورياً لدعم الاستقرار وجهود التعافي في مالي. ومن الضروري أيضاً إحراز تقدم في عملية الانتقال السياسي، وضمان مشاركة المجتمعات المحلية بشكل شامل وفعال في هذه الجهود. كما نشجّع مالي على مضاعفة جهودها في العملية السياسية، بما يعزز التزامها نحو بناء دولة تستجيب لتطلعات شعبها.

إن تفاقم الأوضاع الإنسانية وانعدام الأمن الغذائي في مالي يتطلب اهتماماً عاجلاً من مجلس الأمن، فكما يشير تقرير الأمين، يحتاج أكثر من ٧,٥ مليون شخص إلى المساعدات الإغاثية، ويتعرض حالياً أكثر من ٩٦٠ ٠٠٠ طفل دون سن الخامسة لخطر سوء التغذية الحاد، وبالتالي لا يمكن ترك هذه الأوضاع على حالها، إذ سيكون من المهم إطلاع المجلس على المستجدات بشكل منتظم وأن يشمل ذلك التوقعات حول مستويات الجوع وتأثير ذلك على المجتمعات المحلية، لا سيما الأفراد الأكثر عرضة لهذه التداعيات مثل النساء والأطفال، ليتمكن المجلس من دعم الإجراءات الاستباقية في هذا الصدد. وفي سياق تفاقم هذه الأوضاع الإنسانية المتردية بسبب تأثر البلاد بتغير المناخ، من المهم الاستجابة لهذه المعضلة المزدوجة، بما في ذلك عبر قيام هذا المجلس بتشجيع الجهات المانحة في هذا المجال على زيادة استثماراتها في الأمن الغذائي والمائي في مالي، إذ أن الدول الأكثر عرضة لتغير المناخ تتلقى حالياً دولارين فقط من نصيب الفرد من إجمالي التمويل الدولي للمناخ، رغم المنافع الكبيرة التي ستعود على الاستقرار وجهود التعافي. ونرحّب في هذا السياق بجهود الممثل الخاص للأمين العام لتعزيز استخدام وسائل الطاقة المتجددة، والتي تقلل من التكاليف والمخاطر، وتترك إرثاً قيماً للمجتمعات المضيفة لعمليات حفظ السلام.

وختاماً، تؤكد دولة الإمارات على دعمها المستمر لمالي في مسيرتها نحو تحقيق الازدهار والاستقرار والسلام المستدام.

بمشاركة معالي عبد الله ديوب، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي بجمهورية مالي، في جلسة اليوم.

تتابع دولة الإمارات عن كثب التطورات في مالي ومنطقة الساحل ككل، وتشارك الأمين العام قلقه بشأن تدهور الأوضاع السياسية والأمنية والإنسانية، إلا أننا نؤمن في الوقت ذاته بأن تكثيف الجهود الوطنية والإقليمية مع وجود دعم قوي من المجتمع الدولي سيمكّن مالي من مواجهة العديد من التحديات الراهنة، وسيساهم بالتالي في إحلال السلام المنشود للشعب المالي.

تشكل الأوضاع الأمنية مصدر قلق، لا سيما مع تنامي التهديدات العابرة للحدود التي تشكلها الجماعات الإرهابية على أمن واستقرار مالي والمنطقة بأكملها. فرغم الجهود الحثيثة لمكافحة الإرهاب، تواصل هذه الجماعات توسيع نطاق سيطرتها، وإلحاق أضرار وخيمة بالمدنيين وبقوات حفظ السلام عبر شن هجمات متطورة - تدينها دولة الإمارات وبشدة وتدعو إلى محاسبة مرتكبيها. ونعرب هنا عن خالص تعازينا إلى حكومتنا المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية وعائلات أفراد قوات حفظ السلام الذين سقطوا ضحايا الهجمات الأخيرة.

إن معالجة التحديات الأمنية في مالي يتطلب اتباع نهج ذي شقين، بحيث يتم التركيز على تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، إلى جانب استمرار البعثة في جهودها لتحقيق الاستقرار. ونتطلع، في هذا السياق، إلى التحليل المفصل والتوصيات التي سيقدمها الأمين العام خلال الأشهر الستة المقبلة حول أفضل السبل التي ستمكن البعثة من تنفيذ ولايتها في ظل المجريات الحالية. كما ندعم توصيته بتجديد ولاية البعثة لعام آخر، ونتطلع للمشاركة بشكل بناء مع الأعضاء الآخرين في المجلس خلال المفاوضات المتعلقة بولاية البعثة.

وفيما يتعلق بالعملية السياسية، ومنظماً يوضح تقرير الأمين العام (S/2022/446)، وكذلك نتائج الاجتماع الاستثنائي الأخير للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، تمرّ مالي حالياً بمرحلة هامة، تستوجب مواصلة الحوار والانخراط بين الأطراف الفاعلة في البلاد والجهات

وينبغي لنا جميعاً أن نشعر ببالغ القلق إزاء الزيادة التي سجلتها البعثة بمقدار ثلاثة أضعاف في عدد المدنيين الذين قتلوا في الربع الأول من العام. وهذا يعني أن ٥٤٣ شخصاً أزهقت أرواحهم بسبب العنف في غضون ثلاثة أشهر فقط. ومن بين هؤلاء، قتل ٢٤٩ شخصاً على أيدي القوات المسلحة المالية، وهم نفس الأشخاص الذين كان يفترض بهم حمايتهم. وندعو إلى التحقيق في جميع الادعاءات المتعلقة بقتل المدنيين وانتهاكات حقوق الإنسان على وجه السرعة وبشفافية ودقة، وإلى محاسبة الجناة. لا يمكن إحراز تقدم مستدام في مكافحة الإرهاب إلا من خلال احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وإلا فإن هذه العمليات تحمل خطر إدامة دورة العنف وتضخيم المشكلة ذاتها التي كان من المفترض أن تحلها.

ويعاني الشعب المالي أيضاً من أزمة إنسانية حادة. إذ أن واحداً من كل أربعة أشخاص يعاني من انعدام الأمن الغذائي، ومن المرجح أن هذا العدد لن يتجه إلا إلى الارتفاع مع دخولنا موسم الجذب ومع استمرار تفاقم آثار تغير المناخ. وفي وقت الأزمة هذا، يجب ضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى جميع أنحاء مالي، وحماية العاملين في المجال الإنساني، واحترام المبادئ الإنسانية. وقد روعنا مقتل اثنين من موظفي الصليب الأحمر مؤخراً في كايس، ونقدم خالص تعازينا لأسرهم وزملائهم.

(تكلمت بالفرنسية)

إن الاستقرار السياسي ضروري لمعالجة الأزمات الإنسانية والأمنية وأزمة حقوق الإنسان في مالي. يتطلب ذلك الاتفاق على جدول زمني للعودة إلى النظام الدستوري وإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة. وننوه بإنشاء لجنة لصياغة دستور جديد. ونشجع السلطات المالية على المشاركة البناءة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. ولا يزال التعاون الإقليمي حاسماً، ونأسف لانسحاب مالي من المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

وبينما تستمر المناقشات حول المرحلة الانتقالية والانتخابات، يجب ألا ننسى اتفاق السلام والمصالحة في مالي لعام ٢٠١٥. والتقدم

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (تكلمت بالفرنسية): أود أنا أيضاً أن أشكر السيد واني، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته المقدمة صباح اليوم، وأنا ممتن بشكل خاص للسيدة توري على تعليقاتها الوجيهة والزاهرة بالمعلومات. وأنه أيضاً بحضور معالي السيد عبد الله ديوب، وزير خارجية مالي. ونرحب به في هذه الجلسة، كما نرحب بحضور الممثل السامي أدوم في القاعة.

وأود أن أبدأ بالإعراب عن أحرّ التعازي باسم أيرلندا لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي ولأسر حفظة السلام الذين أزهقت أرواحهم مؤخراً في مالي. ونتمنى أيضاً الشفاء العاجل للجرحى. وأشيد بحفظة السلام التابعين للبعثة وبقيادتها وبموظفيها على التزامهم المستمر وخدمتهم لشعب مالي. فلم يكن عملهم قط أكثر صعوبة أو أكثر أهمية. وندعو السلطات المالية إلى الوفاء بالتزاماتها على وجه الاستعجال بغية تيسير العمل الحاسم الذي تضطلع به البعثة. وندعو أيضاً إلى احترام اتفاق مركز القوات.

(تكلمت بالإنكليزية)

إن القيود المفروضة على مهام البعثة في مجال الإبلاغ عن حقوق الإنسان والتحقيق فيها تثير القلق بشكل خاص. يحدث ذلك في بيئة يتعرض فيها المدنيون للهجوم على جميع الجبهات - من الجهاديين والمليشيات وجماعات الدفاع عن النفس، وأحياناً من جانب القوات المسلحة المالية. ويسلّ تقرير الأمين العام (S/2022/446) الضوء على طفرة كبيرة في تجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان، ولكننا نعلم أن هناك الآلاف من المالبين الآخرين الذين يعانون من الظلم والذين لن نسمع قصصهم أبداً. ومن الجدير بالذكر أن الزيادة في الانتهاكات المؤتفة المنسوبة إلى قوات الدفاع والأمن المالية قد حدثت منذ إقامة شراكات مؤخراً مع أفراد الأمن الأجانب، بما في ذلك مجموعة فاغنر حسبما ورد. ويجب على السلطات المالية أن تتخذ إجراءات فورية لمعالجة هذا الأمر، بما في ذلك عن طريق ضمان حماية الناس من جميع الجماعات العرقية وامتثال جميع الشركاء الأمنيين للقانون الدولي.

الرعي. وينبغي أن تتاح لبعثة الأمم المتحدة، وفقا لولايتها، إمكانية الوصول الكامل وغير المقيد للتحقيق فيما حدث في مورا وأماكن أخرى.

وما زلنا نشعر بالجزع بصفة خاصة إزاء الزيادة في الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، التي يجب أن تنتهي الآن. ويجب أن تكون حماية المدنيين في صميم التدخلات. وندعو جميع الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي. ولن يؤدي الافتقار إلى الحماية إلا إلى زيادة تأجيج العنف والنزوح.

ولكي يتسنى لمالي المضي قدما، يجب أن تتحقق ثلاثة شروط على الأقل، من دون تأخير.

أولا، أحطنا علما بإعلان مالي تمديد الفترة الانتقالية لمدة ٢٤ شهرا. ويجب التوصل بشكل عاجل إلى اتفاق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بغية كفالة العودة إلى النظام الدستوري بطريقة يمكن مراقبتها.

ثانيا، يجب إحرار النظم في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، وهو أمر أساسي للحفاظ على الاستقرار في البلد بأسره.

ثالثا، يجب كفالة وجود الدولة والخدمات الأساسية، بما في ذلك في الشمال. وكما أوضحت لنا السيدة ساديا توري اليوم، وكما يوضح القرار ٢٦٠١ (٢٠٢١)، فإن التعليم، بما في ذلك للغتيات، لا يمكن تجاهله ببساطة في أي جهود من أجل التقدم والازدهار.

ونشرع في تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي حيث أصبحت البعثة في وضع أصعب، واكتسبت في نفس الوقت أهمية أكبر من أي وقت مضى. ويجب أن نعزز ولايتها بصورة جماعية، بما في ذلك من خلال زيادة الحد الأقصى للقوات في البعثة بغية السماح بحماية أفضل للمدنيين. وترى النرويج أيضا الحاجة إلى بذل جهود أعظم تمتد عبر الحدود على نطاق أوسع. ولهذا السبب نؤيد إنشاء مكتب للأمم المتحدة لدعم القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

البطيء في تنفيذ الاتفاق، بما في ذلك الافتقار التام إلى التقدم بشأن برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، يهدد المكاسب التي تحققت بشق الأنفس. ولا تزال مشاركة المرأة أساسية، ونرحب بإضافة ١٥ امرأة إلى لجنة متابعة الاتفاق.

وفي الختام، أود أن أنوه بالجهود الدؤوبة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والجهات الفاعلة الإقليمية، فضلا عن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، والصحفيين في مالي، الذين يعملون جميعا في سياق يزداد صعوبة. ونتطلع إلى العمل مع جميع أعضاء المجلس هذا الشهر لاعتماد ولاية لحفظ السلام التابعين لنا - ولاية واضحة وذات مصداقية وواقعية وتسمح للبعثة بالإسهام في الحماية والاستقرار اللذين يستحقهما الشعب المالي.

السيد كفالهايم (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): أشكر مقدمي الإحاطات على رؤاهم. ونرحب أيضا بحضور وزير الخارجية ديوب، وكذلك بحضور السيد جيمي أدوم، الممثل السامي للتحالف من أجل الساحل. إن ملاحظات الممثل الخاص واني هي، في جوهرها، قصة أمم متحدة لا تزال ملتزمة تجاه مالي على الرغم من المصاعب. ومرة أخرى، نشيد بأسى بزملائنا في البعثة الذين جادوا بأرواحهم مؤخرا. ونذكر البلد المضيف أيضا بمسؤولياته. ويشمل ذلك التناوب في الوقت المناسب لجميع أفراد الأمم المتحدة.

وبعد مرور ما يقرب من عامين على استحواذ الجيش على السلطة بالقوة في مالي، لا تزال الأزمات السياسية والأمنية والإنسانية مستمرة. ونشعر بقلق عميق إزاء الزيادة المبلغ عنها في انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان المرتكبة، بما في ذلك من جانب القوات المسلحة المالية ومجموعة فاغنر. ويشير الأمين العام، في الفقرة ٣٢ من تقريره الأخير (S/2022/446)، إلى وقوع "أكبر عدد من الضحايا المدنيين سجل حتى الآن في مالي"، بما في ذلك بسبب الهجمات الإرهابية وهجمات الجماعات المسلحة.

ونلاحظ مع القلق أن التقارير الواردة من مورا تشير إلى بعد عرقي، حيث يأتي معظم الضحايا من قبيلة الفولاني التي تمارس

وخريطة الطريق الانتقالية شرط لا غنى عنه لضمان السلام في مالي. إن عدم وجود فهم واضح لخريطة الطريق الانتقالية لاستعادة النظام الدستوري له تأثير سلبي على أنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وكذلك على تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة لعام ٢٠١٥ في مالي. ونعرب عن تقديرنا للتعاون الجاري بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والسلطات الانتقالية في مالي، ونأمل في التوصل إلى تفاهم سريع بشأن خريطة الطريق الانتقالية، بما في ذلك آلية للرصد. وينبغي أن تكون خريطة الطريق هذه واقعية وموضوعية، مع مراعاة التحديات التشغيلية الحقيقية.

ويدل الهجوم المستمر على حفظة السلام والمدنيين وقوات الأمن التابعين لبعثة الأمم المتحدة في مالي على التهديد الأمني الخطير الذي تشكله الجماعات الإرهابية مثل جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى، وبعضها مستوحى من الأيديولوجيات الإرهابية لتنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وتواصل تلك الجماعات الإرهابية توسيع نطاق عملياتها - ليس في مالي ومنطقة الساحل فحسب، بل أيضا في مناطق أخرى من القارة الأفريقية.

وأصبحت منطقة الحدود الثلاثية المشتركة بين مالي والنيجر وبوركينا فاسو بقعة ساخنة للجماعات الإرهابية بسبب الفراغ الأمني الناجم عن رحيل القوات الدولية. ومما يزيد الحالة تعقيدا عدم التعاون بين أصحاب المصلحة الداخليين في القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

وفي ذلك السياق، أود أن أعرض خمس مسائل على المجلس كي ينظر فيها.

أولا، ينبغي إيلاء أولوية عليا لتحدي الإرهاب في مالي ومعاملته بنفس المستوى من الإلحاح الذي تعامل به البقع الساخنة العالمية الأخرى التي تواجه آفة الإرهاب الدولي. وفي هذا الصدد، من المهم أن تحل بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل خلافاتها على وجه السرعة لتمكين القوة المشتركة للمجموعة من استئناف عملياتها.

ومع ذلك، فإننا نرى من الناحية الواقعية حدودا لمدى القوة التي يمكن أن تحققها بعثة الأمم المتحدة في مالي بوصفها بعثة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة خاصة ببلد محدد. ولذلك ينبغي لنا أن نجدد ولاية البعثة، ولكننا نحث على أن يتوصل التقييم الاستراتيجي المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن الأمن في منطقة الساحل بسرعة إلى توصيات واضحة. وينبغي أن يتضمن مناقشة مستفيضة بشأن الحاجة إلى قوة رادعة لمكافحة الإرهاب، بقيادة إقليمية، تكون عابرة للحدود، من أجل التصدي للتحدي المتزايد الذي يشكله الإرهاب في مالي والمنطقة عموما.

ولا يمكن لهذه المناقشات أيضا أن تتجنب القضايا الحرجة، مثل التمويل الذي يمكن التنبؤ به والمستدام، والامتثال لحقوق الإنسان. وتثبت عمليات إنفاذ السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي في الصومال أن الحلول ممكنة. وستدعم النرويج تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والجهود الرامية إلى إيجاد حلول أوسع نطاقا لمنطقة الساحل.

السيد تيرومورتى (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السيد القاسم واني، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي على إحاطته. كما أشكر السيدة ساديا توري على رؤاها. وأرحب بحضور معالي وزير خارجية مالي جلسة اليوم. إن حضوره دليل على الأهمية التي توليها مالي لمناقشاتها.

وتثير الزيادة في وتيرة الهجمات ضد حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة قلقا يندر بالخطر. ونعرب عن تعازينا لوفاة حفظة السلام المصريين والأردنيين الذين فقدوا أرواحهم في وقت سابق من هذا الشهر في هجمات ضد بعثة الأمم المتحدة في مالي. وتستحق هذه الهجمات أشد إدانة من جانب مجلس الأمن، وندعو إلى اتخاذ جميع أصحاب المصلحة إجراءات سريعة من أجل التنفيذ السريع لأحكام القرار ٢٥٨٩ (٢٠٢١) بغية تقديم الجناة إلى العدالة وكفالة المساءلة عن الجرائم المرتكبة ضد حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة.

المهني في الهند، بما في ذلك في المجالات المتصلة بالدفاع والأمن. ولا تزال الهند ثابتة في دعم شعب مالي في سعيه إلى تحقيق السلام والأمن والتنمية الدائمين. ومن المهم أن يتضامن المجتمع الدولي مع شعب مالي في هذه الأوقات الصعبة.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام على ما قدمه من معلومات مستكملة وأكرر التعازي التي أعرب عنها الآخرون فيما يتعلق بوفاة حفظة السلام المصريين والأردنيين مؤخرا في بعثة الأمم المتحدة في مالي. ونشيد بشجاعتهم وتضحياتهم. وأرحب أيضا بالمنظور الحيوي للسيدة توري بشأن التحديات التي يواجهها الشباب والفتيات.

ففي المرة السابقة التي اجتمع فيها مجلس الأمن لمناقشة موضوع مالي (انظر S/PV.9012)، كانت قد ظهرت تقارير للتو عن وقوع مذبحة في مورا. وبحسب التقارير الواردة قُتل مئات المدنيين خلال عملية لمكافحة الإرهاب، بدعم من مرتزقة مجموعة فاغنر. وفي ذلك الوقت، حث العديد من الأعضاء السلطات المالية على السماح لبعثة الأمم المتحدة بالوصول الفوري من دون عوائق لإجراء تحقيق مستقل. وقد مر أكثر من شهرين، ولا تزال البعثة محرومة من إمكانية الوصول إلى المنطقة.

ويساور المملكة المتحدة بالغ القلق إزاء هذه الحالة والعديد غيرها من حالات القيود التي تفرضها السلطات المالية على البعثة، ولا سيما التحركات الجوية. والقيود المفروضة على حرية الحركة وانتهاكات اتفاق مركز القوات تعوق قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها ويمكن أن تعرض السلامة والأمن للخطر.

إن أحدث تقرير ربع سنوي عن حقوق الإنسان صدر عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي واضح، فالحادث الذي وقع في مورا لم يكن حدثا عابرا وانتهى. وفي الوقت الذي ما زلنا نشعر فيه بقلق عميق إزاء تصاعد العنف الإرهابي والانتهاكات المرتكبة ضد المدنيين، يوثق التقرير أيضا زيادة كبيرة في انتهاكات لحقوق الإنسان من جانب قوات الدفاع والأمن المالية،

ثانيا، تتطوي الأزمة في مالي على تحديات منهجية متعددة الأبعاد. ولا يمكن معالجة أوجه القصور الطويلة الأمد في الهيكل الإداري والدستوري والأمني في غياب الاستقرار السياسي. ونأمل أن يمهّد الاتفاق على خريطة الطريق الانتقالية الطريق لتنفيذ اتفاق السلام لعام ٢٠١٥ تنفيذاً فعالاً، بما في ذلك الإصلاحات الإدارية والانتخابية، مما يؤدي إلى انتخابات شاملة ضمن الإطار الزمني المتفق عليه. ونحن بحاجة إلى تشجيع جميع أصحاب المصلحة الماليين والإقليميين على اتخاذ إجراءات متضافرة في ذلك الصدد.

ثالثاً، لا يمكن التوصل إلى حل دائم للأزمة المالية إلا من خلال عملية تتولى مالي زمامها وتقودها وتكون شاملة وتمثيلية. ويحدونا الأمل في أن يتغلب شعب مالي على الأزمة السياسية من خلال الحوار الشامل والعمليات الديمقراطية.

رابعا، يظل دور بعثة الأمم المتحدة في مالي حاسما في مساعدة مالي على تحقيق الاستقرار. ولا تزال البعثة تعمل في بيئة تهديدات غير متماثلة متزايدة الخطورة. وبينما نقدر الجهود المبذولة لمعالجة مسائل السلامة والأمن المتعلقة بحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، من المهم بنفس القدر ألا ننقل كاهل البعثة مباشرة بعمليات مكافحة الإرهاب. ويلزم أن تضطلع قوات الأمن الوطني بعمليات مكافحة الإرهاب هذه، حيث تحظى بفهم أفضل للتضاريس والديناميات المحلية. وفي ذلك الصدد، نلاحظ الجهود التي بذلتها مؤخرا قوات الأمن المالية خلال الأشهر الماضية.

خامسا، لاحظنا أيضا الشواغل التي أثارها بعثة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالثغرات في القدرات نتيجة لانسحاب القوات الدولية. إن سلامة وأمن حفظة السلام أولوية قصوى بالنسبة لنا. ولذلك فإننا نرى قيمة في زيادة الحد الأقصى للقوات، على النحو الذي اقترحه الأمين العام في تموز/يوليه ٢٠٢١، حتى تتمكن بعثة الأمم المتحدة في مالي من حماية أفرادها وقوافلها ومخيماتها وتنفيذ ولايتها بفعالية. بيد أنه ينبغي دعم هذه الزيادة بتزويد البعثة بموارد إضافية كافية.

وفي الختام، لا تزال الهند تتعاون عن كثب مع مالي في العديد من برامج بناء القدرات، مثل المنح الدراسية للدراسات العليا والتدريب

السبل التي يمكن بها لبعثة الأمم المتحدة في مالي أن تواصل الوفاء بأولوياتها.

نتطلع إلى العمل مع فرنسا والزملاء الآخرين هنا بشأن هذا التجديد المهم للولاية.

السيدة إيفستيفينا (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية): نشكر الممثل الخاص للأمين العام القاسم وين على إحاطته عن عمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والتطورات الأخيرة في البلد.

نرحب في هذه الجلسة بالسيدة ساديا توري وبوزير الخارجية والتعاون الدولي في مالي، السيد عبد الله ديوب.

نعتقد أن السبيل الوحيد أمام أبناء شعب مالي هو التغلب على التحديات الراهنة بتوطيد الاستقرار السياسي والأمن الداخلي في البلد. وكلما ازداد عدد الأراضي الخاضعة لسيطرة الدولة، تزداد فعالية جهود مكافحة الإرهاب، وحماية أبناء شعب البلد على نحو أفضل.

نلاحظ أن تركيز السلطات الانتقالية ينصب على حل المسائل تدريبياً وباستمرار. ومما لا شك فيه أن استعادة النظام الدستوري تمثل أولوية. ونحيط علماً بقرار حكومة مالي بشأن وضع جدول زمني للفترة الانتقالية البالغة ٢٤ شهراً، ابتداء من ٢٦ آذار/مارس. وتلك الخطوة حل توفيق أمثل، ونرى أنها خطوة جديدة بالاهتمام الجاد لدى الزملاء في الأوساط الاقتصادية.

وندعو إلى مواصلة الحوار بين باماكو والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لأن ذلك سيساعد على ضمان رفع الجزاءات الإقليمية التي تسببت في معاناة سكان مالي والبلدان التي فرضت القيود. ونعتقد أنه ينبغي لسلطات مالي وشعبها إبقاء سيطرتها على المسائل المتصلة بالفترة الانتقالية. فالتنظيم المتسرع للانتخابات، تحت ضغط خارجي ومن دون مراعاة الحالة الأمنية الصعبة، لن يؤدي إلى استعادة النظام الدستوري، بل سيؤدي إلى مزيد من زعزعة الاستقرار.

نؤيد التزام باماكو بتنفيذ اتفاق الجزائر بشأن تحقيق السلام والمصالحة في مالي المبرم في عام ٢٠١٥، والذي يشكل حجر الأساس

بمشاركة ما يسمى بالعناصر العسكرية الأجنبية. ولا تساور المملكة المتحدة أي أوهام في هذا الصدد. إنها مجموعة فاغر المدعومة من روسيا.

يجب أن تتم عمليات مكافحة الإرهاب في امتثال تام للمعايير الدولية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. إذ أن الانتهاكات المستمرة لا تؤدي إلا إلى مخاطر تأجيج دورة العنف. ومن مصلحة مالي نفسها تمكين محققى الأمم المتحدة المحترفين من العمل بحرية. لا بد من معالجة الأسباب الجذرية للصراع وانعدام الأمن في مالي. ومن الضروري تحقيق انتقال سياسي شامل. ونحيط علماً بالبيان الأخير الصادر عن السلطات بشأن جدولها الزمني المفضل. ونشجع بقوة السلطات في مالي على مواصلة الحوار مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ليتسنى التوصل إلى اتفاق.

إن الزيارة الأخيرة التي قام بها وكيل الأمين العام مارتين غريفيث أبرزت مرة أخرى الأزمة الإنسانية المتفاقمة في مالي، والتي لا تزال تؤثر بشكل غير متناسب على النساء والفتيات. ويتسبب العنف المتزايد في ميناكا بنزوح جماعي وارتفاع حاد في الاحتياجات الإنسانية، ويشكل مخاطر شديدة على المدنيين. وتشيد المملكة المتحدة بالعمل الحيوي الذي تقوم به المنظمات الإنسانية، وفي أعقاب الهجوم المروع على اثنين من العاملين في الصليب الأحمر في ١ حزيران/يونيه، نؤكد من جديد أنه يجب عدم استهداف العاملين في مجال تقديم المعونة. ونحض على وصول المساعدات الإنسانية على نحو كامل وآمن وبدون عوائق.

أخيراً، نؤيد تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في وقت لاحق من هذا الشهر. ولكن مع دخولنا المفاوضات، يجب على المجلس أن يشرع في إجراء محادثة صريحة حول ما تعنيه التطورات السياسية والتطورات المتعلقة بحقوق الإنسان والأمن في الأشهر الأخيرة بالنسبة لمستقبل البعثة. إذ أن الإبقاء على الوضع الراهن أمر لا يمكن الدفاع عنه. من هذا المنطلق، نؤيد اقتراح الأمين العام بإجراء استعراض للنظر في أفضل

تعمل في أفريقيا عدة شركات عسكرية خاصة، بما في ذلك في غرب أفريقيا. ولطالما كانت سوق الخدمات العسكرية في المنطقة حكرًا على الشركات العسكرية الغربية الخاصة، التي وفقًا لتقارير إعلامية، يضم الكثير منها مرتزقة بريطانيين شاركوا في محاولات ترمي إلى استبدال الحكومات وغيرها من الأنشطة الدنيئة.

في الحقيقة أن العديد من الدول الأفريقية وافقت على إبرام عقود مع شركات عسكرية خاصة، ولها الحق السيادي في ذلك. ونود أن نكرر نقطة أثرناها مرارا وتكرارا، ألا وهي أن من حق جميع الدول أن تقرر كيفية ضمان أمنها. وهذا أمر مفهوم بالنظر إلى أنه من غير المؤكد أن شخصا آخر سيعالج الأمر نيابة عنها.

فلنتذكر التدخل في ليبيا في عام ٢٠١١، الذي لم يصادق عليه مجلس الأمن، ولم يكن له ما يبرره على الإطلاق. وكانت تلك الأعمال السبب في تحول المنطقة إلى هدف لأنشطة الإرهابيين والجماعات المسلحة. وهذا موضوع لم نطرقه نحن وحدنا، بل يبحثه ممثلو منطقة الساحل. لماذا أصبحت بلدان الساحل ضعيفة إلى هذا الحد؟ على سبيل المثال، كانت لدى مالي إحدى أعظم حضارات أفريقيا، وكانت مركزا للتعليم والتجارة. وتكمن الأسباب إلى حد كبير في الماضي الاستعماري، الذي للأسف لم يختف تماما حتى بعد أن نالت بلدان المنطقة استقلالها.

فلقد حل محلها ما تُسمى الهيمنة بالتعاقد، والتي يتمثل هدفها الرئيسي في الحفاظ على مقاليد السيطرة السياسية والاقتصادية. ونتيجة لذلك لم تُمنح معظم الدول أبدا القدرة على توفير الأمن والظروف المعيشية الكريمة في جميع أنحاء أراضيها. ولكي نكون منصفين، ينبغي أن نشير إلى أنه بعد الأزمة في ليبيا التي خلقها الغرب نفسه، حاول المجتمع الدولي مساعدة منطقة الساحل. ولكن إلى أي مدى كانت هذه المساعدة فعالة؟ لقد جاءت قوات أجنبية إلى المنطقة، وأعقبت ذلك إعلانات نبيلة عن المساعدة في مكافحة الإرهاب. إلا أن الحالة أصبحت أكثر اضطرابا وهي مستمرة في التدهور.

وماذا حدث عندما شككت مالي في هذا النهج؟ ينبغي أن نشير إلى أن هذه المواقف تكتسب أيضا أرضية في بلدان أخرى في المنطقة.

في تحقيق السلام الدائم والوثام الوطني. وترتبط فترات التوقف الأخيرة في تنفيذ الاتفاق، بما في ذلك تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بضرورة معالجة الأولوية العليا، وهي كفالة الأمن.

ونؤيد تأييدا تاما وجهة نظر السلطات المالية بأن الأمن يمثل الأولوية القصوى المطلقة للفترة الانتقالية. وقد أدى انسحاب وحدة عملية بارخان الفرنسية وفرقة عمل تاكوبا الأوروبية من دون التوصل إلى اتفاق مع المالبين، إلى تهديد إضافي للاستقرار الداخلي.

إن تركيز مالي على التماس الدعم التقني العسكري المحتمل من الجهات الفاعلة الخارجية الأخرى، بما في ذلك الاتحاد الروسي، أمر مفهوم تماما. وقد أسفر هذا التعاون بالفعل عن فوائد. في أواخر آذار/مارس، نفذت القوات المسلحة المالية عملية عسكرية ناجحة في وسط البلاد، تم خلالها تحييد أكثر من ٢٠٠ مقاتل إسلامي. ويجري أيضا تحرير الأجزاء الشمالية والشرقية من البلد من تلك الجماعات المسلحة.

نود أن نذكر بأن التعاون الروسي - المالي، بما في ذلك على الصعيد العسكري، له تاريخ طويل، كما هو الحال مع الدول الأفريقية الأخرى، ولم نلق أي شكاوى من شركائنا الأفارقة في ذلك الصدد. ونلاحظ رد فعل الغرب السلبي جدا على تعزيز التعاون العسكري الروسي - المالي، وهو مظهر آخر من مظاهر النهج الاستعمارية الجديدة والمعايير المزدوجة.

لقد صدرت تلميحات عديمة الضمير ومهينة تتعلق بما يسمى بالمذابح التي ارتكبتها القوات المسلحة المالية، بتواطؤ من مدربين عسكريين روس، ضد المدنيين في مورا. كما انتشرت معلومات مضللة حول المقابر الجماعية بالقرب من غوسي. وأود أن أذكر بأن روسيا أثارت تلك المسألة في مجلس الأمن، وتلقينا وعدا بتقديم أدلة على ذلك، ولكن في نهاية المطاف لم تقدم أي معلومات متسقة باستثناء صور غير واضحة لا تظهر شيئا تقريبا، وبعض المنشورات على وسائل التواصل الاجتماعي. هذه كل الأدلة التي تم تقديمها.

نؤيد التحقيق الذي أجراه المالبين في جميع الظروف المحيطة بتلك الأحداث. وأود، ردا على ملاحظات زملائنا، أن أكرر تأكيد النقاط التالية، التي أثرناها في عدة مناسبات.

وفي هذه الحالة الصعبة جداً، من الضروري مواصلة تقديم المساعدة الفعالة إلى سلطات مالي مع تشجيعها على اتباع سياسة متوازنة ومدرسة بعناية لحل الأزمة في بلدها. إننا نحث جميع زملائنا في مجلس الأمن على بذل ذلك الجهد. ونحن على استعداد للتعاون الوثيق معهم من أجل التعجيل بتطبيع الحالة في مالي وتحقيق السلم والاستقرار الدائمين في جميع أنحاء منطقة الساحل والصحراء.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة

ألبانيا.

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام واني على إحاطته لمجلس الأمن. وأود أيضاً أن أشيد بالعمل الذي يقوم به جميع حفظة السلام وأفراد البعثة المتكاملة لتحقيق الاستقرار في مالي، الذين يعملون في ظروف بالغة الصعوبة. وأود أن أشكر السيدة توري على ملاحظاتها الثاقبة، ونرحب بمشاركة السيد عبد الله ديوب، وزير الخارجية والتعاون الدولي في مالي، في جلسة اليوم. أود أن أنطرق الآن إلى ثلاث نقاط رئيسية.

أولاً، ندين بشدة الهجمات الأخيرة على موظفي البعثة واللجنة الدولية للصليب الأحمر التي أسفرت عن مقتل ثلاثة من حفظة السلام المصريين والأردنيين واثنين من العاملين في المعونة. نعرب عن تعازينا لأسر الضحايا وحكومتَي مصر والأردن. وندعو سلطات مالي إلى التحقيق في تلك الهجمات ومحاسبة مرتكبيها.

إن الحالة الأمنية في مالي مزرية ولا تزال تشكل تحدياً كبيراً لاستقرار البلد. لقد أدت الهجمات المستمرة التي تشنها الجماعات الجهادية إلى تضخيم الأزمة الإنسانية، كما أبرز ذلك بحق وكيل الأمين العام غريفيث في أعقاب زيارته إلى مالي. وفيما يتعلق بقرار سلطات مالي تأجيل العودة إلى الحكم المدني لمدة ٢٤ شهراً ابتداءً من آذار/مارس، نعتقد أن هناك حاجة إلى إجراء حوار، ونشيد بجهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للعمل مع سلطات مالي على إيجاد جدول زمني متفق عليه بصورة متبادلة. ومن الأهمية أن يتم التوصل إلى حل سريع للمأزق السياسي بين باماكو والجماعة الاقتصادية.

لقد أعقبت ذلك جزاءات، وتم قطع المساعدة الإنمائية، وتم توجيه اتهامات بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان وتم التشهير في الصحافة الغربية. والأمر المحزن بشدة هو أنه تم بث العداء بين الجيران حيث تم تصوير بعضهم في ضوء أفضل من الآخرين. لذلك يبدو أن دولة واحدة تحارب الإرهاب بالطريقة الصحيحة، بمساعدة ما يسمى بشركائها الديمقراطيين، في حين يُزعم أن دولاً أخرى تتسم بالقسوة الشديدة - والتي هي تتعاون مع روسيا.

هناك إجابة واحدة فقط على هذا، وهي أن الحفاظ على مناطق النفوذ بالنسبة للغرب هو أهم من المساعدة الفعلية للأفارقة على حل مشاكلهم. ويؤسفنا في هذا الصدد أن نرى أطرافاً فاعلة خارجية تستخدم نفوذها للضغط على الجانب المالي من خلال آليات متعددة الأطراف، بما في ذلك المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وللأسف شعرت بامأكو، نتيجة لخلافاتها الداخلية، بأنها مضطرة إلى الانسحاب من الآلية. ولكننا في روسيا نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن الدور الرئيسي في صون السلم والأمن في منطقة الساحل والصحراء ينبغي أن يعود إلى أبناء منطقة الساحل أنفسهم. فنحن نؤيد دول المنطقة في انتهاج سياسات مستقلة حقيقية لحل المسائل ذات الصلة، وذلك استناداً إلى مبدأ الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية. إننا على يقين من أنه يمكن تحقيق نتائج إذا سُمح للبلدان الأفريقية بالتصدي الفعال بنفسها للتحدي الإرهابي من خلال الاحترام المتبادل وإعادة بناء الثقة، دون ضغط خارجي.

وفي الختام، نؤيد عمل بعثة الأمم المتحدة ونشيد بأصحاب الخوذ الزرق الذين يعملون في ظروف صعبة أفرزتها التهديدات غير النمطية، وخاصة التي يتعرض لها أولئك الذين دفعوا أعلى الأثمان. ولا تزال الحالة في البلد متقلبة، حيث لا تزال قضايا عديدة في حالة تغير مستمر وغير محددة. وفي هذا الصدد، لا نعتقد أن الوقت مناسب أو سليم لإجراء أي تغييرات جذرية على ولاية بعثة الأمم المتحدة وتحمل كاهل البعثة بمهام جديدة، وبخاصة أي مهام تتجاوز مبادئ حفظ السلام وعلاقات التعاون مع البلد المضيف. إننا نؤيد اقتراح الأمين العام بإجراء تقييم لطرائق عمل البعثة خلال الأشهر الستة المقبلة، وبعد ذلك يمكننا النظر في بعض التعديلات، إذا لزم الأمر.

أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية والتعاون الدولي في مالي.

السيد ديوب (مالي) (تكلم بالفرنسية): أود أن أنوه بحضور ممثلة المجتمع المدني في مالي. في البداية، وبالنيابة عن حكومة مالي وشعبها، أشكر الأمم المتحدة على جهودها وعلى التضحيات التي كثرت ما قدمتها في إعادة السلم والاستقرار إلى بلدي. وأتوجه بالشكر أيضا لأخي السيد القاسم واني، رئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، على عرضه تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2022/446).

أود بداية أن أؤكد بشدة أن مالي، البلد الذي يخوض حربا ضد الإرهاب وانعدام الأمن، لا تزال تواجه أزمة متعددة الأبعاد بعد التدخل في ليبيا، الذي تسبب في فقدانها ثلثي أراضيها. وعلى الرغم من الدعم الدولي الذي تتلقاه مالي منذ عام ٢٠١٣، فقد ساء الوضع الأمني للأسف. وامتد انعدام الأمن الذي كان محصورا في شمال مالي إلى وسطها، قبل أن يستشري في جميع أنحاء البلد وينتقل إلى جيرانها بل وإلى بعض الدول الساحلية.

وذلك يعني أن النتائج التي تحققت لم ترق إلى مستوى توقعات الشعب المالي أو توقعات شعوب المنطقة. ولعكس ذلك الاتجاه، قرر شعب مالي أن يمك بمصيره بيده ويؤدي دوره على أكمل وجه. وتحقيقا لتلك الغاية، وضعت حكومة مالي استراتيجيات وقدمت تضحيات هائلة من خلال الاستثمار على نطاق واسع في أجهزتها الدفاعية والأمنية. وقد مكن ذلك الاستثمار القوات المسلحة المالية من زيادة قوتها وتحقيق نتائج ملحوظة في الميدان، كما أقر الشعب المالي.

أصغيت إلى الملاحظات التي أبدت هنا اليوم. وأود الآن أن أرد، باسم حكومة مالي، على تقرير الأمين العام والبيانات التي أدلى بها أعضاء مجلس الأمن، الذين شدد العديد منهم على ضرورة تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، المنبثق عن عملية الجزائر.

وأود أن أبدأ بتسليط الضوء على دهشة حكومة مالي من أن التقرير يشير إلى أن الحركات الموقعة شجبت تجنيد الحكومة ٢٠٠٠

تحتاج مالي إلى خارطة طريق واضحة نحو استعادة النظام الدستوري. والمجتمع المدني في مالي هو عنصر أساسي لإعادة بناء المرحلة الانتقالية وللديمقراطية، وكما أكدت السيدة توري يجب إدراجه كما ينبغي في أي خطة انتقالية تضعها سلطات مالي. إن القلق يساورنا إزاء ما يحدثه النزاع من آثار، وبخاصة على النساء والفتيات، وإزاء إغلاق أكثر من ١٦٠٠ مدرسة.

ثانيا، نشعر بقلق بالغ إزاء التقارير التي وثقتها بعثة الأمم المتحدة عن انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان، فضلا عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني، والتي تمثل زيادة بنسبة ١٥٠ في المائة عن العام السابق. وقد تزايد هذا الاتجاه بشكل خاص منذ وصول مجموعة فاغنر. ثالثا، نكرر اعتقاد الأمين العام بأن وجود بعثة الأمم المتحدة لا يزال ضروريا كما كان دائما. ومع اقتراب تجديد ولايتها، نأمل أن يتمكن المجلس من التوصل إلى توافق في الآراء يجسد التحديات الراهنة التي تواجه البعثة ويعزز تركيزها على حماية المدنيين وتعظيم عوائد السلام من اتفاق السلام والمصالحة في مالي المنبثق عن عملية الجزائر. وفي هذا الصدد، ندعو سلطات مالي إلى السماح للبعثة بالوصول الكامل وغير المقيد ودون عوائق حتى تتمكن من تنفيذ ولايتها بالكامل وإجراء التحقيقات.

وفي الختام، نرحب بمبادرة الأمين العام بشأن إجراء تحليل شامل للكيفية التي يمكن بها للبعثة أن تواصل على أفضل وجه تحقيق أولوياتها لتيسير الاستقرار في مالي، ونتطلع بشغف إلى توصياته إلى المجلس في غضون ستة أشهر.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيسة المجلس.

وأود مرة أخرى أن أستعري انتباه المتكلمين إلى الفقرة ٢ (ق) من آخر مذكرة لمجلس الأمن قدمها الرئيس (S/2017/507)، والتي تشجع جميع المشاركين في جلسات المجلس على الإدلاء ببياناتهم في خمس دقائق أو أقل، تمشيا مع التزام مجلس الأمن باستخدام الجلسات المفتوحة على نحو أكثر فعالية.

لا سيما فيما يتعلق بتحديد أعضاء بارزين في الكتائب الإرهابية؛ واستعادة المعدات؛ وتحرير المجتمعات المحلية من سيطرة الإرهابيين؛ وتدمير ملاذات الإرهابيين؛ وعودة النازحين.

ومن النتائج الأخرى لزيادة قوام القوات المسلحة الوطنية، التي رحب بها الشعب المالي، حدوث تحسن ملحوظ في الحالة السياسية والأمنية والإنسانية منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، فضلا عن انخفاض كبير في العنف القبلي في وسط البلد.

وتود الحكومة أن تؤكد للمجلس أن زيادة قوام القوات المسلحة المالية مكنتها من التكيف مع تطورات الحالة الأمنية في الميدان. وقد اتخذت خطوات لكفالة عدم حدوث فراغ أمني بعد رحيل القوات الفرنسية وقوة تاكوبا.

وتدرك حكومة مالي أن مسؤولية أمن البعثة وموظفيها تقع على عاتق البلد المضيف وستبذل قصارى جهدها لتحمل تلك المسؤولية. وبغية تيسير المرحلة الانتقالية، ندعو البعثة إلى استكمال خطتها للتكيف بالتعاون مع السلطات المالية.

أثير عدد من الادعاءات في هذه القاعة فيما يتعلق بالحالة الأمنية، وأود أن أغتنم هذه الفرصة للرد عليها. وأتصور أن بعض أعضاء المجلس كانوا يشيرون إلى التعاون الثنائي بين مالي والاتحاد الروسي، الذي يهدف إلى تعزيز القدرات العملية لقوات الدفاع والأمن المالية وأسفر عن نتائج في الميدان. وأود أن أشكر الاتحاد الروسي على استجابته لطلبات مالي للحصول على الدعم في ذلك الصدد.

ورغم أن بعض المتكلمين أشاروا إلى مجموعة فاغنر، أود أن أوضح أن مالي لا تعرف شيئا عن مجموعة فاغنر. ولا تشكل مجموعة فاغنر مشكلة بالنسبة لنا. ومشكلتنا هي الكيفية التي يمكننا بها أن نكفل بقاء دولتنا، التي، كما ذكرت آنفا، فقدت ثلثي أراضيها بعد التدخل الذي يعرفه أعضاء المجلس جيدا. ومشكلتنا هي الكيفية التي يمكننا أن نحقق بها السلامة والأمن لشعب مالي، الذي يعاني من ضائقة شديدة، لأنه حتى أبسط حقوقهم الأساسية لا تحظى بالحماية. وما يشغلنا هو الكيفية التي نصون بها وحدة بلدنا وسلامته الإقليمية من أجل الحفاظ عليه.

عنصر جديد لنشرهم في القوات المسلحة المالية في المنطقتين الشمالية والوسطى من البلد. والواقع أن الحكومة لم تتلق أي شكاوى من أي جماعة أو مجموعة من الحركات في ذلك الصدد.

غير أنني أود أن أطمئن المجلس إلى أن التجنيد الخاص الذي بدأتها هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة المالية يستهدف عناصر جماعات الدفاع عن النفس، فضلا عن استعادة الأسلحة، ويتمثل هدفه النهائي في الحد من العنف في مناطق تركزها. ولا يتعارض ذلك التجنيد بأي حال من الأحوال مع عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المنصوص عليها في الاتفاق والتي تتعلق بالمقاتلين من الحركات التي وقعت على الاتفاق والمسجلة بالفعل في قاعدة بيانات اللجنة الوطنية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وتود حكومة مالي أن توضح أنها لا تزال ملتزمة التزاما كاملا بتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، المنبثق عن عملية الجزائر، بصورة جدية وعلى نحو يتسم بالذكاء. وفي هذا الصدد، نذكر بأنه قد أحرز تقدم كبير في تنفيذ الاتفاق منذ توقيعه وحتى يومنا هذا، ولا سيما على الجبهات السياسية والأمنية والإنمائية وفي مجالي العدالة والمصالحة.

وتشكل توصيات المؤتمر الوطني لإعادة التأسيس، الذي عُقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، جزءا من التزام الحكومة بتنفيذ الاتفاق، ولا سيما تلك المتعلقة بصياغة دستور جديد لتحقيق عدة أمور، من بينها إنشاء مجلس الشيوخ وتسريع عملية اللامركزية وإزالة المركزية في الدولة. ولا يعني أن أغفل ذكر التقدم المحرز في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، كما ذكر الممثل الخاص أيضا، فضلا عن مشاركة المرأة المتزايدة الأهمية في عملية السلام، بما في ذلك على مستوى لجنة متابعة الاتفاق.

وأود أن أشيد مجددا بالدور النشط الذي تضطلع به الجزائر وأشكر جميع البلدان المشاركة في فريق الوساطة الدولي على دعمها. فيما يتعلق بالحالة الأمنية، تود الحكومة أن تؤكد أنه مع زيادة قوام القوات المسلحة المالية، سُجلت نتائج مقنعة على أرض الواقع،

وأعتقد أنه يمكننا الاستمرار. وفيما يتعلق بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، أود أن أتشاطر موقف مالي وشواغلها، بل وكذلك توقعاتها حتى يأخذها مجلس الأمن في الاعتبار. وبداي ذي بدء أود أن أوضح أنه من الضروري، بالنسبة لحكومة مالي، أن تركز الولاية على حماية السكان المدنيين ودعم إعادة بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء أراضيها الوطنية.

ومن ذلك المنظور، من الضروري تحديد وشرح مفهوم حماية المدنيين في سياق الحرب غير المتكافئة على نحو أفضل، كما أشار إلى ذلك ممثل الهند في وقت سابق. ومن الضروري أن نوضح الجهات التي نريد أن نحمي السكان منها، بالنظر إلى أن التهديد الرئيسي يأتي من الجماعات الإرهابية المسلحة. وفي ذلك السياق، كيف يمكن للبعثة أن تحمي السكان إذا لم تكن قادرة على التصدي لذلك التهديد؟

وفي ذلك السياق بالذات، وكما ذكر سفير الهند أيضا، يجب أن تأخذ ولاية البعثة بالضرورة في الحسبان القوة المتزايدة لقوات الدفاع والأمن المالية، التي تقف الآن في الخط الأمامي ضد الجماعات الإرهابية، التي تتكبد الخسائر بالتأكيد ولكنها تتسبب فيها أيضا في الميدان.

وبالمثل، وفي سياق التجديد المذكور أعلاه لولاية البعثة وطلب الدعم الجوي من عملية برخان، تعرب حكومة مالي عن معارضتها الشديدة لتدخل قوة برخان الفرنسية على أراضيها بعد القرار الانفرادي بسحب تلك القوة، الذي أعقبه أيضا إنهاء مالي لاتفاقات الدفاع مع فرنسا. ولذلك، ندعو إلى احترام سيادة بلندا والقرارات التي تتخذها السلطات المالية في ذلك الصدد.

ثانيا، تشدد حكومة مالي على الحاجة إلى تنسيق أفضل لإجراءات البعثة مع دولة مالي بغية ضمان الفعالية الكاملة لولايتها في المستقبل. وتشدد حكومة مالي أيضا على ضرورة أن تعمل البعثة عن كثب وبفعالية مع السلطات المالية وأصحاب المصلحة الماليين لمساعدة مالي على حماية سكانها المدنيين واستعادة سلطتها في جميع أنحاء أراضيها.

وبطبيعة الحال، نتوقف استجابتنا على تنوع شركائنا، وتحديدًا على الجبهة الأمنية. وفي هذا الصدد، أود أنؤكد مرة أخرى أن لمالي الحق في اختيار شركائها وستفعل ذلك بطريقة سيادية ومسؤولة، تماما كما يحق لأي بلد آخر في هذه القاعة أن يفعل. وسنواصل اتباع ذلك المسار بغية تحقيق النتائج المرجوة في الميدان.

وفي هذا الصدد، تظل مالي مفتوحة أمام جميع الشركاء. وكما ذكرت، فإن مشكلتنا ليست في مجموعة فاغنر، بل في كيفية ضمان الأمن لبلدنا. ولذلك، نحن مهتمون بجميع المقترحات التي ستساعدنا في تلبية تلك الاحتياجات. وجميع الشركاء الراغبين في المساهمة في ذلك الجهد مدعوون إلى القيام بذلك. ومع ذلك، لن نتسامح مالي مع أي شريك يحاول فرض وجهات نظره الخاصة بشأن من يمكن لمالي أو لا يمكنها التعاون معه. فهذا أمر غير مقبول.

مرة أخرى، أود أن أذكر بأن العمليات الواسعة النطاق الجارية في مالي تجري وفقا للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، أرحب بالاستثمارات التي قامت بها الأمم المتحدة وعدد من البلدان الممثلة هنا في هذه القاعة لبناء قدرات قوات الدفاع والأمن المالية.

وأذكر أيضا بأن احترام مالي لحقوق الإنسان، في إطار تلك العمليات، لا يهدف إلى إرضاء شركائها الأجانب بل لمصلحتها الخاصة. فمالي بلد عريق لطالما كان جزءا من الحضارة. ولدينا دستور من القرون الوسطى يعود تاريخه إلى عام ١٣٢٥ - ميثاق كوروكان فوغا - والذي كان يولي أهمية خاصة لاحترام حقوق الإنسان. نفعل ذلك لأنفسنا أولا وقبل كل شيء. ونفعل ذلك أيضا للوفاء بالتزاماتنا الدولية. نفعل ذلك لأننا ندرك أن المعركة التي تخوضها مالي ضد الجماعات الإرهابية لن نكسبها بانتهاك الحقوق. إننا بحاجة إلى كسب قلوب وعقول الشعب المالي. وليس لدى مالي أي مصلحة على الإطلاق في السير على ذلك الطريق، وندرك أن ذلك المسار يمكن أن يأتي بنتائج عكسية. ولكن ينبغي للمجلس أن يدرك أن مالي هي أيضا ضحية لحرب معلومات مضللة تهدف تحديدا إلى معاينة البلدان على خياراتها.

ضمن هذا الإطار الزمني للخروج من الوضع الحالي وانتخاب رئيس بحلول ٢٦ آذار/مارس ٢٠٢٤ على أبعد تقدير حتى يتمكن البلد من استعادة مكانته في المجتمع الدولي.

وفي الأيام القليلة المقبلة، سيعتمد المجلس الوطني الانتقالي قانونا انتخابيا جديدا. ويشمل ذلك القانون أيضا الهيئة الوحيدة المسؤولة عن إدارة الانتخابات. وأود أن أذكر بأن الأحداث الأخيرة التي وقعت في مالي في عام ٢٠٢٠ كانت أساسا في أعقاب نزاعات انتخابية. ولذلك سيعرض ذلك القانون الانتخابي على المجلس الانتقالي في الأيام القليلة المقبلة وسيعتمد. ونأمل أن تشرع الحكومة فوراً في نشر الجدول الزمني للمرحلة الانتقالية لزيادة تلبية توقعات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والشركاء الآخرين ببدء تموز/يوليه.

وبالمثل، وفي إطار الحوار المستمر مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا - وهو حوار لم ينقطع قط، على ما أذكر، ولكنه يتعزز بل ويحظى بزخم إيجابي - سنتشأ آلية للمتابعة بالتشاور مع لجنة متابعة المرحلة الانتقالية المحلية التي تشمل، علاوة على ذلك، الأمم المتحدة، التي أرحب بمساهمتها في سياق تلك اللجنة، والاتحاد الأفريقي. وبناء على ذلك، تأمل حكومة مالي أن يرفع الحصار - الذي يؤثر ظلماً على الشعب المالي واقتصاد مالي، فضلاً عن اقتصاد المنطقة - قريباً جداً. وفي ذلك الصدد، تعرب حكومة بلدي عن عميق امتنانها لجميع الشخصيات الرائدة التي تعمل بلا كلل لتحقيق تلك النتيجة، ولا سيما رئيس جمهورية توغو، فخامة السيد فور إيسوزيما غناسينغي، ووسيط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فخامة السيد غودلاك جوناثان الرئيس السابق لجمهورية نيجيريا الاتحادية.

وقد أعرب الأمين العام والعديد من أعضاء مجلس الأمن عن قلقهم إزاء حالة حقوق الإنسان في مالي - وهو شاغل كبير. وأود أن أشدد على أن الحكومة لا تزال ملتزمة باحترام حقوق الإنسان وضمأن احترامها، فيما يتعلق بكل من قواتنا والقوات الدولية الموجودة على أراضيها.

وأود كذلك أن أؤكد مجدداً أنه لا توجد رغبة متعمدة من جانب السلطات المالية في السماح بالإفلات من العقاب في حالات انتهاكات

وفيما يتعلق بالادعاءات المتعلقة بالقيود المفروضة على البعثة، تجدر الإشارة إلى أن حكومة مالي لم تتخذ أي تدابير تقييدية تستهدف البعثة على وجه الخصوص أو على وجه التحديد. وفرض قيود مؤقتة على جزء من المجال الجوي الوطني، وهو قرار سيادي، له غرض مزدوج. أولاً، يتعلق الأمر بحماية القوات المالية المنخرطة في وضع تفاعلي وهجومى جديد لاستعادة زمام المبادرة والحد من قدرة الجماعات الإرهابية على إلحاق الأذى بسكان مالي. ويتوقف نجاح ذلك التفاعل على حرية المناورة لدى القوات الوطنية. وسيدرك المجلس ذلك. والهدف الثاني هو التصدي للمخاطر التي تتعرض لها الحركة الجوية والمرتبطة بالاستخدام المكثف للبعد الثالث من قبل القوات المالية، ولا سيما تحليق الطائرات العسكرية، بما في ذلك الطائرات غير المأهولة، ونيران المدفعية المتكررة. والواقع أن أمن وسلامة مستخدمي المجال الجوي المالي مسؤولية سيادية تقع على عاتق الدولة. ولذلك، من الضروري وضع تدابير تنسيق للحيلولة دون وقوع أي حادث مؤسف. وتجدر الإشارة إلى أن جميع الرحلات الجوية التي تطلبها البعثة يتم السماح بها بعد إجراء التنسيق وضبط على المخاطر المتصلة بالحركة الجوية وكفالة أنها لا تتداخل سلباً مع العمليات العسكرية الجارية.

وفيما يتعلق بمسألة العودة إلى النظام الدستوري في مالي التي ذكرها الأمين العام في تقريره وعدة أعضاء في مجلس الأمن، أود أن أذكر بالتزام الشعب المالي بالديمقراطية. فالمرسوم رقم 2022-0335/PT-RM المؤرخ ٧ حزيران/يونيه ٢٠٢٢ يحدد مدة الانتقال بـ ٢٤ شهراً، تبدأ في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٢٢ وتنتهي في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٢٤. وبالمثل، أنشأ المرسوم رقم 2022-0342/PT-RM المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٢، في عهد رئيس المرحلة الانتقالية، لجنة لوضع مشروع دستور أولي لجمهورية مالي، في سياق إعادة الإعمار. وقد تكلم الممثل الخاص للأمين العام بإسهاب عن ذلك التطور. وذلك يدل على التزام السلطات الوطنية بالعودة إلى النظام الدستوري. وأعتقد أن تلك هي الرسالة التي نود أن ننقلها إلى المجتمع الدولي من خلال المرسوم. فنحن نريد أن يتمكن الجميع من العمل معنا

ومن الواضح أن القصد من تلك الادعاءات تشويه صورة القوات المسلحة المالية والإساءة إلى سمعتها في نظر السكان والمجتمع الدولي. ولكن لا تزال حكومة مالي منفتحة على الحوار البناء مع منظمات حقوق الإنسان، بما فيها اللجنة الوطنية المالية لحقوق الإنسان، بغية مكافحة الإفلات من العقاب.

فيما يتعلق بالبعد الإقليمي، وكما أشار العديد من الأعضاء، سمعت عددا من أعضاء المجلس يعربون عن أسفهم لانسحاب مالي من المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، بما في ذلك القوة المشتركة. وأود أن أذكرهم بأن هذا قرار سيادي اتخذته مالي ردا على انتهاكات المعاهدات التأسيسية للمنظمة والمعايير المزدوجة والتدخل الخارجي العدائي من دولة عضو مؤسس. وأُخطرت هيئات المجموعة الخماسية رسميا بانسحاب مالي. وأدعو مجلس الأمن إلى الإحاطة علما بذلك القرار، بما في ذلك ما يتعلق بتنفيذ ولاية البعثة. نتيجة لذلك، لم يعد بإمكان المجموعة الخماسية التدخل في الأراضي المالية.

بيد أن حكومة جمهورية مالي ستظل وفيه لالتزامها بالتكامل والتعاون الإقليميين لأجل تحقيق الأهداف التي تحقق مصالح شعوبنا. وفي هذا الصدد، ستواصل مالي تعاونها الثنائي مع البلدان المعنية، فضلا عن شراكتها الأمنية الإقليمية في إطار الآليات المناسبة بروح من حسن الجوار والأخوة والتضامن والصداقة مع تلك البلدان وشعوبها.

وتعلم الحكومة أن الحل الدائم للأزمة المالية لا يزال المسؤولية الرئيسية للشعب المالي. لذلك ما تزال مالي مصممة على الاضطلاع بدورها الكامل لاستعادة السلام والأمن في جميع أنحاء إقليمها الوطني باستخدام العوامل السياسية والأمنية وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فضلا عن العدالة والمصالحة. بيد أن تحقيق تلك المشاريع الطموحة يتطلب قراءة واضحة وعملية وواقعية وشاملة للوضع، علاوة على تفهم ودعم المجلس وجميع شركاء مالي لأجل المضي قدما.

ويكرر شعب مالي وحكومتها تقديرهما وامتنانهما للإسهام الهائل الذي قدمته الأمم المتحدة في الجهود الجارية لتحقيق الاستقرار في بلدي، وخاصة من خلال البعثة.

حقوق الإنسان المثبتة. ولذلك يشار إلى العدالة المالية بصورة منهجية كلما أبلغ عن حالات انتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك عندما توجه هذه الادعاءات ضد قوات الدفاع والأمن المالية. ولا بد لي من القول أن المحاكم العسكرية حكمت في العام الماضي على العديد من أفراد قوات الدفاع والأمن المالية، الذين يتحملون المسؤولية عن أفعالهم. وهذا يدل على التزام حكومة مالي، على الرغم من التحديات العديدة، ببذل كل جهد ممكن لمكافحة الإفلات من العقاب.

بيد أن حكومة مالي تود أن تسترعي انتباه المجلس إلى مخاطر تسييس حقوق الإنسان واستغلالها لأغراض جداول أعمال خفية، وإلى تعدد آليات حقوق الإنسان وتضاعفها وتزايد عبئها على أداء إدارة مالي، التي يجب على مسؤوليها أن يستجيبوا لطلبات تلك الآليات الكثيرة والمتزامنة وغير المنسقة في كثير من الأحيان في وقت تدعى فيه تلك الإدارة نفسها إلى تلبية الاحتياجات العاجلة لسكاننا. أمل أن يأخذ المجلس ذلك في الاعتبار.

وتود حكومة مالي أن تشير إلى أن تحسن وضع حقوق الإنسان يرتبط ارتباطا وثيقا بالتقدم المحرز في قطاع الأمن، فضلا عن عودة ممثلي الدولة والخدمات الاجتماعية الأساسية لصالح السكان الذين نخدمهم. لأجل تحقيق تلك الأهداف الرئيسية طلبت مالي دعم المجتمع الدولي المتوفر لمساعدتنا بدلا من خلق المشاكل لنا.

وفي ختام هذا الفصل المتعلق بحقوق الإنسان، أود أن أذكر المجلس بأن حكومة مالي قد رفضت الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها المنسوبة إلى قوات الدفاع والأمن المالية في التقرير الفصلي الأخير لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. والواقع أننا توصلنا بعد تحقيق دقيق إلى استنتاج مفاده أن تلك الادعاءات متحيزة وغير مدعومة بأدلة وتستند إلى شهادات لا أساس لها ولا تدعمها أي أدلة ملموسة. أود أن أعتمد هذه الفرصة لأعرب عن رفضي القاطع للانطباع الخاطئ الذي ينقله هذا التقرير الفصلي للبعثة بأن القوات المالية تستخدم العنف لاستهداف أفراد من جماعات عرقية معينة. إن مالي بلد عريق متعدد الأعراق ولها جيش متعدد الأعراق. ولذلك لن تستهدف مالي جماعات عرقية معينة.

في الختام، أشيد بذكرى جميع ضحايا هذه الأزمة - العسكريين والأجانب والماليين، بمن فيهم ذوو الخوذ الزرق الذين سقطوا في الأيام الأخيرة مضحين بأرواحهم دفاعاً عن شرف مالي. أرفع الجلسة الآن ليتسنى للمجلس مواصلة مناقشته بشأن لهذا الموضوع في مشاورات مغلقة. رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.